الجزء الثالث

منهج البحث في الأدب واللغة

مقدمة

منذ سنتين وقبل أن أترك الجامعة المصرية للاشتغال بالمسائل العامة، كانت وزارة المعارف المصرية عندئذ قد فكرت في ترجمة كتاب نفيس يعالج مناهج البحث في العلوم المختلفة هو كتاب «De la methode des scinces» المؤلف من جزئين يقع كل منهما في نحو خمسمائة صفحة من الحجم المتوسط، نشرهما في باريس بيت النشر الشهير «فليكس ألكان».

وألفت بالفعل لجنة من أساتذة الجامعة كان كانت هذه السطور من بين أعضائها وتوزعت اللجنة أبواب الكتاب، كل حسب اختصاصه، ولكنني لم أدر إلى اليوم ماذا أنجز زملائي، بل لا أعلم هل ابتدأوا العمل أم لا.

وهذا الكتاب يعتبر فريدا في بابه، لا لأن مناهج البحث في العلوم لم يسبق التأليف فيها، ولكن لأن له ميزة جسيمة على ما يكتب عادة في هذا الموضوع الهام.

ومناهج البحث إنما يتناولها عادة الفلاسفة، إذ يفردون لها في مؤلفاتهم بابا أو جزءا باسم Methodolgie وفيه يتناولون الأسس الفلسفية لكل منهج في كل علم بعد الفراغ من تحليلهم لعمليات التفكير العامة. وإنه وإن تكن لتلك الأبحاث قيمتها إلا أنها في الغالب قيمة نظرية. وذلك لأن كاتبيها فلاسفة لم يتخصصوا في تلك العلوم المختلفة التي يتحدثون عن مناهجها. ولما كانت الممارسة الشخصية شيئا لا غنى عنه لتسديد الفكر النظري وإحكام مأخذه على الواقع، فإن كتابتهم يمكن القول عنها بأنها ثقافة عقلية ورياضة للفكر أكثر منها قيادة عملية وتوجيها لخطى البحث.

وعلى العكس من ذلك الكتاب الذي نتحدث عنه، فقد طلب ناشره إلى أكبر العلماء في فرنسا أن يكتب كل منهم فصلا عن منهج البحث في العلم الذي تخصص فيه وأفنى حياته في الكشف عن حقائقه حتى أصبح يتحدث في علمه وكأنه يروي ذكريات خاصة.

ويكفينا أن نشير من بين هؤلاء العلماء إلى أسماء خالدة كأسماء(دور كايم) في علم الاجتماع و(مونو) في علم التاريخ و(ريبو) في علم النفس و(سالمون ريناخ) في علم الآثار، وأخيرا(لانسون) في الأدب و(ماييه) في علم اللغة. وهذان الأخيران هما العالمان اللذان كان لنا شرف ترجمة بحثيهما وتقديمهما إلى القراء العرب في هذا الكتاب.

أما(لانسون) فأستاذ للأدب الفرنسي، تخرجت على يديه أجيال من الأدباء والباحثين الذين يكونون اليوم في فرنسا مدرسة عظيمة الخطر؛ لأنها تجمع بين الاتجاه الفلسفي في النقد والدقة العلمية في البحث، حتى ليأتي ما يكتبه أفراد هذه المدرسة مزيجا قويا من التفكير والمعرفة الصحيحة. ولد هذا الأستاذ الكبير في مدينة أولينا سنة ١٨٥٧ ومات سنة ١٩٣٤ وإنه وإن يكن معروفا قبل كل شيء بكتابه الضخم عن تاريخ الآداب الفرنسية منذ نشأتها إلى القرن العشرين، إلا أنه لم يقدم على تأليف هذا الكتاب ولم يجمع دفتي الأدب الفرنسي في مجلد إلا بعد أن تناول بالبحث المنفرد كثيرا من المؤلفين أمثال بوسويه وبوالو وكورناي وفولتير، كما تناول طائفة من تيارات الأدب وفنونه. وكان آخر ماكتب، مجلده القديم عن المثل الأعلى الفرنسي في الأدب منذ عصر النهضة إلى الثورة الفرنسية. كما أن كتابه عن فن النثر يعتبر فتحا جديدا في تحليل عناصر الصياغة وموسيقى الإيقاع في النثر الذي يظن عامة الناس أنه يخلو من الوزن بعد أن انفرد به الشعر.

وأما انطوان ماييه فهو عالم لم تقتصر شهرته على فرنسا، بل طبقت آفاق العالم. ولا نبالغ إذا وصفنا هذا الرجل بأنه ظاهرة بشرية خارقة للمألوف، فقد درس

وكتب في فقه اللغة ما ينيف على أربعين لغة(هندو أوربية) من الأرمنية إلى الفارسية إلى اللغات الجرمانية واللغات الصقلبية، بل والرومانية. وذلك فضلا عما كتبه في فلسفة اللغات العملية، وبخاصة من الناحية الاجتماعية، إذ كان يعتبر اللغة ظاهرة اجتماعية قبل كل شيء، ولا تزال مؤلفاته مرجعا للدارسين، وسنجتزئ هنا بذكر بعضها من مثل «لغات العالم» الذي أشرف على تأليفه مع الأستاذ كوهين، و «اللغات في أوربا الحديثة» و «اللهجات الهندو أوربية»، ثم مؤلفه الراسخ كالطود المسمى «مقدمة لدراسة اللغات الهندو أوربية دراسة مقارنة»، وأخيرا مجموعة أبحاثه التي نشرها تلاميذه بعد وفاته في مجلدين بالغي الفائدة والإيحاء باسم «علم اللسان العام وعلم اللسان التاريخي. أضف إلى ذلك مؤلفاته الخاصة عن كل لغة من لغات العالم مثل(بحث في تاريخ اللغة الإغريقية،وبحث في تاريخ اللغة اللاتينية)، و(نحو اللغة الفارسية) ....إلخ.

وقد ولد هذا العالم الكبير في سنة ١٨٦٦ وتوفي عام ١٩٣٦.

وإذا كانت مناهج البحث العملية موضع اهتمام الغربيين بوجه عام، فإننا نحن الشرقيين أشد منهم حاجة إليها، لعدة أسباب: منها ما يرجع إلى مزاجنا القومي ومنها ما يرجع إلى نظم التعليم في بلادنا. فالشرقيون عاطفيون، كثيرا ما تنشر مشاعر الجذب والنفور على تفكيرهم ضبابا قد يعمي معالم الحق. وفي كثير، إن لم يكن في كافة البلاد العربية. لم تستقم بعد نظم التعليم بحيث تسفر عن عقل مكون يحتاط في التأكيد ويحرص على ملابسة الواقع، كما أن التحصيل لا يزال طاغيا فيها على الفهم. وفي هاتين الحقيقتين القاسيتين ما يظهر حاجتنا إلى دراسة المناهج لعلنا نخرج منها بقيادة فكرة ضرورية.

ومناهج البحث ليست قيادة للفكر فحسب، بل هي أيضا، وقبل كل شيء، قيادة أخلاقية؛ لأن روح العلم روح أخلاقية. وكما يخشى على الفرد الذي يزاول الحياة العملية من الانحراف عن مبادئ الشرف كذلك يخشى من الخطر نفسه على

من يزاولون أعمال الفكر، بل ربما كان الخطر أعظم هنا، لأن وقائع الحياة قد ينبعث منها الجزاء.

أما الفكر فإنه وإن يكن ضرر الانحراف فيه أقل، وخطره أوسع انتشارا، إلا أن الجزاء فيه قد لا يكون سريعا ولا فعالا ولا أكيدا، لأنه لا يعدو أن يكون فقد المؤلف ثقة القراء وتلك مسألة هروب.

والمنهجان اللذان ننشرهما اليوم، فضلا عن قيادتهما للفكر وتسديدهما للخلق العلمي، يفتحان في مادتي اللغة والأدب أبوابا للتفكير، بل أبوابا للبحث لم نطرقها بعد لا في دراستنا لتراثنا العربي ولا في محاولتنا لخلق تراث جديد.

فنحن إلى اليوم لا نزال في دراستنا للأدب العربي لا ندخل فيه غير الشعر والنثر الفني أي الحكم والأمثال والمقامات والرسائل، مع أن هذا ليس خير ما في التراث العربي، إذ اللفظية طاغية عليه ومادة الفكر والإحساس ناضبة فيه. وعلى العكس من ذلك كتابات المؤرخين والفلاسفة وعلماء الأخلاق والاجتماع والمتصوفين والمتكلمين الذين لا ندخلهم في تاريخ الأدب، في حين لا يخلو مؤلف في تاريخ الآداب الغربية من الوقوف عند أمثالهم وقتلهم بحثا. وبهذا يخرج دارس الأدب في أوربا بمحصول عقلي وعاطفي يسلحه للحياة، عملية كانت أو نظرية.

ونحن في نقدنا للمؤلفات الأدبية بين أمرين: إما أن ننسخ طائفة من المعلومات المتناقضة غير المحققة التي جمعها الرواة والمتحدثون بين دفتي الكتب القديمة نعيد كتابتها أو ننقلها كما هي، ثم نقدمها للطلاب والدارسين فلا يجدون فيها غناء ولا لذة، وإما أن نحاول التجديد فيسرف بعضها في المدح أو القدح ويسوق طائفة من التأكيدات التي لا تستقيم في فكر ولا تستند إلى معرفة، وإما أن نقحم على الأدب العلوم والنظريات الأوربية الحديثة محاولين أن نلبسه إياها حتى ولو تمزقت من حور أو ضاقت عنه، فمنها من يأتيه بنظرياته علم النفس وعلم الاجتماع وعلم التطور حتى يحمله ما يطيق وما لا يطيق.

ومنهج الأستاذ لانسون يقينا هذه الأخطار جميعا. ولو لم يكن له من فضل إلا أنه قد دلل على أصالة المنهج الأدبي وتميزه من غيره من المناهج، ومدى الضوء الذي يستطيع أن يستمده من العلوم الأخرى لكفاه فائدة. انظر اليوم كيف يدعونا إلى أن لا نأخذ من العلوم الرياضية خططها ومعادلاتها، بل روحها التي هي كما يقال روح أخلاقية بحتة. انظر إليه كيف ينتقد بحق محاولة الأستاذ الجبار برونتيير عندما طبق نظرية التطور على الأدب التي طبقها من قبله سبنسر على الأخلاق والاجتماع بعد أن وضع داروين أسسها العامة في عالم الطبيعيات. انظر إليه كيف يقول إن الأدب ظلال ومفارقات قد لا تحتويها الألفاظ بغير الإيماءة الخفيفة والإيحاء البعيد. تأمل كل قضية من قضايا هذا العقل المشرق تجد فيضا من الضياء الذي ينير لك حقائق الأدب، بل حقائق الحياة الإنسانية والتفكير البشري.

واللغة التي هي مستودع تراث الأمم لا نزال نحن بعيدين عن استخراج ما في حناياها من حقائق إنسانية عامة وحقائق خاصة للشعب العربي والعقلية العربية كما رسبت بها خلال القرون المليئة بالأحداث، حتى ليصح القول بأننا لا نزال نعيش على ما خلفه علماء النحو الصرف والبلاغة الأقدمون. وعندما يدعي بعضنا التجديد لا يعدو، في الحقيقة، التطريز على ثوب خلق، حتى أصبحنا أشبه بمن يرقص في السلاسل. وكم يذكرني سادتنا الباحثون في اللغة بفقير يصرف قرشا إلى مليمات ليقرقع بها..

لقد تقدمت الدراسات اللغوية في الغرب وازداد الاهتمام باللهجات الحدية التي نسميها عامية ونظن أنها لا تطرد على قاعدة ولا تستند إلى نحو. وأخذت الأبحاث تنهض على التاريخ من جهة والمقارنة من جهة أخرى. أما نحن فلا نزال جامدين عند اللغة الفصيحة، ولا تزال أبحاثنا تقوم على المنطق المجرد أو التأكيدات المسرفة، ولا تزال مسألة الصحة والخطأ محور مجادلاتنا اللغوية.

والمنهج الذي يقدمه لنا الأستاذ مايبه خليق بأن يبدد من العقول كل هذه الأوهام، وأن يفتح للدراسات مجالات لم تكن تخطر لنا ببال. وقد خطط فيها بعد طول مراس طريقا كاملا لتناول اللغة منذ عناصرها الصوتية الأولى إلى حقائقها المركبة جملا وفقرات.

هذه فكرة عابرة عن النفع الذي نرجوه من نشر هذين المنهجين في العالم العربي، وقد أوضحنا قدر كاتبيهما وقيمة ما كتبا ووجه الاستفادة منهما لدى القراء العرب. فلم يبق إلا أن يحقق الله ذلك النفع الذي نرجوه.

محمد مندور

obeikan.com

منهج البحث في تاريخ الآداب

بقلم لانسون

ليس[١] المنهج الذي أحاول أن أعطي فكرة عنه من ابتكاري. وما هو إلا نتيجة لتفكيري في الخطة التي جرى عليها عدد من سابقي ومعاصري، بل واللاحقين من الناشئين.

وهو بعد ليس بخاصا بالأدب الفرنسي الحديث فقد أخذ بهذا المنهج -في روحه ومبادئه العامة- الفريد وموريس كروازيه Alfred et Maurice Croset عندما وضعا تاريخ الآداب الإغريقية كما أخذ به جاستون بواسييه Gaston Boissler في دراسته للأدب اللاتيني، وجاستون باري Gaston Paris وجوزيف بدييه Bèdier عندما أوضحا من معالم الأدب الفرنسي خلال القرون الوسطى[٢]. وبفضله وضع في فرنسا الكثير من الكتب الجيدة عن آداب أوروبا كلها، بل وآداب العالم.

وإذا كانت ملاحظاتي تنصب بنوع خاص على الأدب الفرنسي منذ عهد النهضة، فذلك لأن معرفتي به أتم وتفكيري فيه مستمر، ثم لأنه بينما لا ينكر أحد فائدة المناهج الدقيقة في كل المجالات الأخرى، نرى الأدب الفرنسي الحديث مسرحا لكل الأهواء وميدانا لمعارك الشهوات، بل نستطيع أن نهمس بأنه ملجأ

---

(١) كتب هذا المقال سنة ١٩٠٩ وروجع في مايو ويونيه سنة ١٩١٠. أما الهوامش فاحدث من ذلك بكثير.

(٢) وباستطاعتي أن أضيف فردنان برونتيير Brunetière لولا أن اتجاهه المنطقي الخطابي واعتقاده بمبدأ النشوء والارتقاء ومذهبه في النقد الأدبي والسياسي والاجتماعي والديني قد قادت أكثر من مرة هذه النفس القوية بعيدا عن المنهج التاريخي النقدي فحاد عن الاستقراء المشروع. ومع ذلك ففي الكثير من مقالاته أمثلة تحتذى نستطيع أن نتعلم منها كيف نبني الفكرة على أساس ا لبحث العلمي الدقيق. وفي الحق أن هذا الرجل كان أستاذا كبيرا خطرا على البعض نافعا للكثيرين. لقد علم المواهب الصبر على العمل ولم يحتقر قط المعرفة الدقيقة.

للكسالى. فكل إنسان يعتقد في نفسه الكفاية للحديث عنه، ما توهم أنه من ذوي الذكاء وما أحس بقدرته على الإعجاب والكراهية. ولكم من أديب يرى في(المنهج) شبحا مخيفا، وعنده أن لابد من الدفاع عن لذته الخاصة وميله الشخصي ضد سطوته المميتة. وفي الحق أن تلك المخاوف وهم باطل.

نحن لا ننال من لذة القارئ الذي لا يطلب من الأدب غير تسلية رفيعة تتغذى بها نفسه وترهف، إذ من الواجب أن نكون نحن في بادئ الأمر ذلك القارئ، وأن نعود فنكونه في كل حين، لأن البحث المنظم يكمل هذا النشاط ولكنه لا يحل محله.

هذا ونحن لا نريد أن نمحو أي نوع من أنواع النقد الأدبي.

فالنقد التأثري critique impressioninste نقد مشروع لا غبار عليه، ما ظل في حدود مدلوله، ولكن موضع الخطر هو أنه لا يقف قط عند تلك الحدود. فالرجل الذي يصف ما يشعر به عندما يقرأ كتابا مكتفيا بتقرير الأثر الذي تخلفه تلك القراءة في نفسه، يقدم بلا ريب للتاريخ الأدبي وثيقة قيمة نحن في حاجة ماسة إلى أمثالها مهما كثرت، ولكن مثل هذا الناقد قلما يمسك عن أن يزج بأحكام تاريخية خلال وصفه لأثر الكتاب في نفسه أو أن يتخذ من ذلك الأثر وصفا لحقيقة الكتاب الذي يقرأه.

وكما يندر أن يجيء النقد التأثري خالصا، كذلك يندر أن يمحى كلية، فهو يتنكر في ثياب التاريخ والقضايا المنطقية، وهو يوحي بمذاهب عامة تتخطى المعرفة الدقيقة، بل وتتلفها.

ولذا كان من أهم وظائف المنهج أن يطارد هذا النقد التأثري الذي يظل جاهلا بما يفعل، وأن نطهر منه أبحاثنا. وأما النقد التأثري الصريح كمقياس للأثر الذي يخلفه كتاب ما في نفس ما فنحن نقبله ونستفيد منه.

وكذلك نحن لا نضمر للنقد التقريري Critique dogmatique سوءا، وهو عندنا وثيقة. وذلك لأن المعتقدات الفنية والأخلاقية والسياسية والاجتماعية والدينية ليست مظهرا لإحساس شخصي أو وعي اجتماعي، وكل حكم تقريري على كتاب أدبي يبصرنا بنوع الأثر الذي خلفه ذلك الكتاب في شخص ما أو في جماعة ما. ونحن -مع الحذر الواجب- نتخذ من هذا الأثر مصدرا من مصادر تاريخ ذلك الكتاب. وكل ما نطلبه هو ألا ينتحل هذا النقد لنفسه صفة التاريخ، وألا يقبله الجمهور كتاريخ بينما هو في الغالب نقد أهواء وتحيز يتخذ من المذهب الذي يؤمن به مقياسا يفسد حقائق الأفكار، بل وحقائق الوقائع. نريد من كل ناقد يريد أن يحكم على بوسويه Bossuet أو فولتير Voltaire باسم مذهب ما، أو دين ما أن يأخذ نفسه بمعرفتهما غير ناظر إلا إلى أكبر ما يستطيع أن يجمع عنهما من معلومات وأن يحقق من علاقات. ومثلنا الأعلى هو أن نصل إلى أن نعرض من بوسيه أو فولتير شخصية لا ينكرها كاثوليكي ولا خصم لرجال الكنيسة وأن نصورهما في صورة يسلم الجميع بأنها حقيقية. ولكل بعد ذلك أن يخلع عليهما من الصفات ما يريد تبعا لهواه.

التاريخ العام وتاريخ الأدب

تاريخ الأدب جزء من تاريخ الحضارة. فالأدب الفرنسي مظهر لحياتنا القومية نجد في سجله الطويل النفي كل تيارات الأفكار والمشاعر التي امتدت إلى الأحداث السياسية والاجتماعية أو تركزت في النظم، بل ونجد كل هذه الحياة النفسية الدفينة التي لم تستطع -بما فيها من آلام وأحلام- أن تتحقق عملا.

وهمنا الأسمى هو أن نهدي أولئك الذين يقرأون -إلى العثور في صفحة لمونتين Montaigne أو مسرحية لكورني Corneille أو سونتا Sonnet لفولتير إلى مرحلة من الثقافة الإنسانية الأوربية أو الفرنسية.

والتاريخ الأدبي يحاول أن يصل إلى الوقائع العامة وأن يميز الوقائع الدالة ثم يوضح العلاقة بين الوقائع العامة والوقائع الدالة.

وإذا فمنهجنا هو في صميمه المنهج التاريخي. وخير إعداد لطالب الآداب هو أن يطيل التفكير في الـ«مقدمة للدراسات التاريخية» التي وضعها(لانجوا) و(سينيوبوس) Langlois et Seignobos، أو في الفصل الذي كتبه جبرييل مونو G.Monod في المجلد الآخر من المجموعة التي أكتب لها الآن.

ومع هذا فثمة فروق هامة بين المادة العادية للتاريخ بمعناه الدقيق ومادتنا، وعن تلك الفروق تنشأ فروق في المنهج.

موضوع التاريخ هو الماضي، ماض لم تبق منه إلا أمارات أو أنقاض بواسطتها يعاد بعثه. وموضوعنا نحن أيضا هو الماضي، ولكنه ماض باق، فالأدب من الماضي والحاضر معا. فالنظام الإقطاعي وسياسة ريشيليو Richeelieu وضريبة المرور: gabelle وموقعة أوسترلتز. كل أولئك ماض نعيد بناءه. وأما «السيد» Le Cid و «كانديد» Candide فلا يزالان موجودين كما كانا في سنتي ١٦٣٦ و١٧٥٩ وهما موجودان لا كوثائق محفوظات أو أوامر ملكية أو حسابات مبان في حالة تحجر ميتة باردة لا تمت إلى الحياة في أيامنا بسبب -بل كلوحات(رامبرانت): Rembrandt و(روبانس) Rubens حية دائما متمتعة بخصائص إيجابية تحمل للإنسانية المتحضرة ممكنات لا تنفذ في إثارة الإحساس بالجمال الفني أو الخلقي.

نحن في موقف مؤرخي الفن. مادتنا هي المؤلفات التي أمامنا والتي تؤثر فينا كما كانت تؤثر في أول جمهور عرفها. وفي هذه ميزة لنا وخطر علينا. وهي بعد حالة خاصة يجب أن تلاقيها وسائل خاصة في منهجنا.

نحن بلا ريب نتناول كالمؤرخين كمية كبيرة من الوثائق محفوظة ومطبوعة ليست لها قيمة إلا كوثائق، ولكنها -كوثائق- نستخدمها للإحاطة بالمؤلفات الأدبية موضوع دراستنا المباشر ولإلقاء الضوء عليها.

إنه لأمر دقيق أن نعرف «العمل الأدبي»، ومع ذلك فمن الواجب أن نحاول ذلك التعريف. ومن الممكن أن نقف عند تعريفين لا يكفي أيهما منفردا، ولكن كل واحد منهما يكمل الآخر، بحيث ينشأ عن اجتماعهما تعريف يشمل كل مادة دراستنا.

يمكن تعريف الأدب بالنسبة إلى الجمهور، فالكتاب الأدبي هو ذلك الذي لا يقصد منه إلى قارئ متخصص ولا إلى تعليم أو منفعة خاصة، أو هو ذلك الذي يعدو ما قصد منه أولا إن كان قد قصد منه شيء ما ذكرت، ويخلد بعده فيقرأه جماهير من الناس لا تلتمس فيه غير التسلية أو الثقافة العقلية.

ثم إن الكتاب الأدبي يعرف على الخصوص بطبيعته الذاتية. هناك قصائد مقصورة بحكم فنها على جمهور محدود جدا ولن يتذوقها قط عدد كبير من الناس. فهل نخرجها من الأدب؟ وأمارة العمل الأدبي هي القصد منه أو التأثير الفني، هو جمال الصياغة وسحرها. والمؤلفات الخاصة تصبح أدبية بفضل صياغتها التي توسع من قوة فعلها وتمد منها. والأدب يتكون من كل المؤلفات التي لا يدرك معناها وتأثيرها كاملين إلا بالتحليل الفني لصياغتها.

ومن ثم ينتج أننا نذهب من بين الكميات الكبيرة من النصوص المطبوعة -بكل ما يثير لدى القارئ، بفضل خصائص صياغته، صورا خيالية أو انفعالات شعورية أو إحساسات فنية. وبهذا تتميز دراستنا عن الدراسات التاريخية الأخرى، ويتضح أن التاريخ الأدبي ليس علما صغيرا من العلوم المساعدة للتاريخ، نحن ندرس تاريخ النفس الإنسانية والحضارة القومية في مظاهرها الأدبية، وفي تلك المظاهر قبل كل شيء ونحن إنما نحاول دائما أن نصل إلى حركة الأفكار والحياة خلال الأسلوب.

وإذا فعيون المؤلفات(روائعها) هي محور دراستنا، أو بعبارة أخرى إن كلا منهما مركز من مراكز دراستنا. ولكن لا ينبغي أن نعطي كلمة «عيون المؤلفات» معناها الحاضر أو الشخصي، إذ لا يجوز أن نقصر دراستنا على ما نعتبره اليوم نحن

ومعاصرونا «عيونا» بل كل ما كان يعتبر كذلك في يوم ما، أي كل تلك المؤلفات التي رأى فيها جمهور فرنسي مثله الأعلى في الجمال والخير أو في الحيوية. ولم فقدت بعض تلك المؤلفات خصائصها الفعالة؟ أهي نجوم خبت؟ أم أن أعيينا هي التي لم تعد تستجيب لبعض أنواع الإشعاع؟ إن من عملنا أن نفهم تلك المؤلفات الميتة ذاتها، ومن أجل ذلك يجب أن نتناولها على نحو يغاير تناولنا لوثائق المحفوظات، يجب أن نجعل أنفسنا قادرين على الإحساس بمزايا صياغتها، وذلك بما نبذل من جهد في فهمها فهما يقربها إلى نفوسنا.

بعض صعوبات المنهج

هذه الخصائص الحسية والفنية التي تميز المؤلفات الأدبية هي «وقائعنا الخاصة» ونحن لا نستطيع دراستها دون أن نحرك قلبنا وخيالنا وذوقنا. وإنه ليستحيل علينا أن ننحي طريقة استجابتنا الشخصية، كما أنه من الخطر أن نحتفظ بها، وهذه أولى صعوبات المنهج.

المؤرخ عندما يتناول وثيقة يحاول أن يقدر العناصر الشخصية فيها لينحيها، ولكن هذه العناصر الشخصية هي التي تحمل القوة العاطفية والفنية في المؤلف الأدبي، وإذا فمن الواجب أن نحتفظ بها؛ لكي يستخدم المؤرخ شهادة لـ«سان سيمون»: Sanint-Simon يأخذ نفسه بتصحيح تلك الشهادة؛ أي بحذف سان سيمون منها، وأما نحن فنحذف منها كل ما ليس بسان سيمون. وبينما يبحث المؤرخ عن الوقائع العامة ولا يعني بالأفراد إلا في الحدود التي يمثل فيها هؤلاء الأفراد جماعات، أو يغيرون اتجاهات – نقف نحن عند الأفراد أولا، لأن الإحساس والانفعال والذوق والجمال أشياء فردية. و «راسين»: Racine لا يهمنا فقط لأنه يتمثل «كينو»: Quinault ويحتوي على «برادون» Pradon ويولد «كامبسترون»:

Campistron بل لأنه قبل كل شيء، «راسين»: مزيج فريد من المشاعر التي أفصحت عن جمال.

يقولون إن الحس التاريخي هو حس الفروق، وعلى هذا النحو نكون نحن أمعن في التاريخ من كل المؤرخين، فالفروق التي يتسلمها المؤرخ بين الوقائع العامة نمعن نحن فنلتمسها بين الأفراد. نحن نسعى إلى تحديد أصالة الأفراد، وأي الظواهر الفردية التي لا شبيه لها ولا تحديد. وهذه هي الصعوبة الثانية في المنهج.

ولكن مهما يكن الأفراد من العظمة والجمال فإن دراستنا لا يمكن أن تقتصر عليهم، وذلك أولا لأنا لن نعرفهم إذا لم نرد أن نعرف غيرهم. فأكثر الكتاب أصالة هو إلى حد بعيد راسب من الأجيال السابقة وبؤرة للتيارات المعاصرة وثلاثة أرباعه مكون من غير ذاته، فلكي نميزه -أي نجده هو نفسه- لابد من أن نفصل عنه كمية كبيرة من العناصر الغريبة. يجب أن نعرف ذلك الماضي الممتد فيه وذلك الحاضر الذي تسرب إليه، فعندئذ نستطيع أن نستخلص أصالته الحقيقية وأن نقدرها ونحددها، ومع ذلك فلن نعرفه عند تلك المرحلة إلا معرفة احتمالية، إذ لابد لكي ندرك كيفه وعمقه الحقيقيين من أن نراه يعمل وينمي نشاطه، أي لابد من أن نتتبع تأثير الكاتب في الحياة الأدبية والاجتماعية. ومن ثم تأتي دراسة الوقائع العامة وفنون الأدب وتيارات الأفكار وحالات الذوق والإحساس التي تملي نفسها علينا وقد أحاطت بكبار الكتاب وعيون المؤلفات.

ثم إن الخصائص التي تميز العبقرية الفردية ليست أجمل ما في تلك العبقرية وأعظمه لذاتها، بل لأنها تشمل في حناياها الحياة الجماعية لعصر أو هيئة وترمز لها أي تمثلها. ومن ثم وجب علينا أن نحاول معرفة كل تلك الإنسانية التي أفصحت عن نفسها خلال كبار الكتاب، كل تلك التضاريس الفكرية أو العاطفية الإنسانية أو القومية التي يرشدوننا إلى اتجاهاتها وقممها.

وهكذا نضطر إلى أن نسير في اتجاهين متضادين. نستخلص الأصالة نوضحها في مظهرها الفريد المستقل الموحد ثم ندخل المؤلف الأدبي في سلسلة ونظهر كيف أن الرجل العبقري نتاج لبيئة وممثل لجماعة. وهذه هي الصعوبة الثالثة في المنهج.

إن روح النقد علمية مستنيرة، فهي لا تطمئن في بحثها عن الحقيقة إلى سداد ملكاتنا الطبيعية، بل تنظم خطاها تبعا للأخطاء التي عليها أن تتجنبها. وفي الملاحظات السابقة ما يساعدنا على تكوين مناهج التاريخ الأدبي، إذ توضح النقط الأساسية التي نتعرض فيها للخطأ وفقا لطبيعة موضوعنا وملابسات دراستنا.

وخاصية المؤلف الأدبي هي أن يثير لدى القارئ استجابات في ذوقه وإحساسه وخياله، ولكنه كلما كانت تلك الاستجابات أعمق وأوفر كنا أقل استعدادا لأن نفصل أنفسنا عن ذلك المؤلف، فالأثر الأدبي الذي تحدثه فينا(افيجينيا) Lphigénie ماذا يرجع منه إلى(راسين)؟ وماذا يرجع إلينا؟ وكيف نستخلص من الأثر الشخصي الذي نتلقاه معرفة تصح عند الغير؟ أليس في تعريف الأدب نفسه ما يحصرنا في التأثرية؟

وإذا كان علينا أن نحاول وصف العبقريات الأصلية فكيف نستطيع أن نثق من الوصول بها إلى(ما لن يرى مرتين؟) وهل يمكن قط أن ندرك(الفردي؟) هل نستطيع أن نصل إلى المعرفة بغير المقارنة؟ وأن نعرف إلا ما نجد له شبيها في أنفسنا أو خارجا عنا، وأما ما دون ذلك فمن الممكن أن نلمحه وأن نشير إلى وجوده، ولكنه لن يكون بالنسبة إلينا إلا(شيئا ما)، نقول إننا نعرفه عندما نصف بعض آثاره التي نحس بها في أنفسنا أو يحس بها الغير. ولكن من يضمن لنا صحة لتلك المعرفة وتمامها؟ ومن يضمن لنا أننا لا نصف تين «Taine» وأنفسنا بدلا من راسين عندما نتحدث عن تأثير راسين في تين وفينا؟

وأخيرا لكي نرد الخاص إلى العام ونحدد نسب العنصر الفردي إلى العنصر الجماعي في مؤلف أدبي ونرجع العبقرية إلى مصادرها دون أن نحط منها، ونرى فيها

مركبا لا نقف به عند الجمع، ونجعلها تعبر عن الجمهور المتضع دون أن نردها إليه -كم في كل هذا من صعوبات! وكم فيه من شكوك- ثم كم من دراسات دقيقة لابد من القيام بها! وفي تضاعيفها يمكن أن تناسب أهواؤنا الخاصة.

وعلى أي حال فموضع الخطر بالنسبة إلينا هو أن نتخيل بدلا من أن نلاحظ، وأن نعتقد أننا نعلم عندما نحس. والمؤرخون ليسوا في أمان من هذا الخطر، ولكن وثائقهم لا تعرضهم له بنفس النسبة، وذلك لأن الأثر الطبيعي العادي للمؤلفات الأدبية هو أن تحدث في القارئ تغييرات، وإذا فمن الواجب أن يعد منهجنا بحيث يصحح من المعرفة وينقيها من العناصر الشخصية.

ضرورة التذوق الشخصي

ولكنه لا يجوز أن نبلغ بتلك التنقية إلى أبعد مما يجب.

وإذا كان النص الأدبي يختلف عن الوثيقة التاريخية بما يثير لدينا من استجابات فنية وعاطفية - فإنه يكون من الغرابة والتناقض أن ندل على هذا الفارق في تعريف الأدب، ثم لا نحسب له حسابا في المنهج. لن نعرف قط نبيذا بتحليله تحليلا كيماويا أو بتقرير الخبراء دون أن نذوقه بأنفسنا. وكذلك الأمر في الأدب فلا يمكن أن يحل شيء محل(التذوق). وإذا كان من النافع لمؤرخ الفن أن يقف أمام لوحات زيتية مثل(يوم الحساب) Jugement dernier أو(حلقة الليل) Ronde de unit، وإذا لم يكن ثمة وصف في قائمة متحف أو تحليل فني يستطيع أن يحل محل إحساس العين، فكذلك نحن لا نستطيع أن نتطلع إلى تعريف أو تقدير لصفات مؤلف أدبي أو قوته ما لم نعرض أنفسنا أولا لتأثيره تعريضا مباشرا، تعريضا ساذجا.

وإذا فمحو العنصر الذاتي محوا تاما أمر غير مرغوب فيه ولا هو ممكن، و «التأثرية» أساس عملنا. وإذا كنا نرفض أن نعتد باستجاباتنا الخاصة فإننا لا نفعل

ذلك إلا لكي نسجل استجابات الغير، وهذه الأخيرة وإن تكن موضوعية بالنسبة إلينا فهي شخصية بالنسبة للمؤلف الذي نريد معرفته.

لنحذر جيدا من أن نتصور -كما نفعل عادة- أننا نعمل عملا علميا موضوعيا عندما نأخذ في بساطة بتأثيرات زميل كبير بدلا من تأثراتنا نحن. فتأثري موجود مهما كانت قيمتي في نظري، تأثري حقيقة واقعة يجب أن أحسب لها حسابا كما أحسب لتأثير أي قارئ آخر ولو كان ذلك القارئ برونتيير Brunetiére أو تين Taine، بل إنني لن أستطيع فهم الألفاظ التي يستخدمونها في التعبير عن تأثرهم ما لم أكن قد أدركت تأثري الخاص، فإحساسي أنا هو الذي يعطي لغتهم معنى بالنسبة لي.

وأنا موجود ككل قارئ آخر، ووجودي كوجوده لا أكبر، فتأثري يدخل في مجال التاريخ الأدبي ولكنه لا يجوز أن يتمتع بامتياز خاص هو حقيقة واقعة. ولكنه ليس إلا حقيقة ذات قيمة نسبية ننظر إليها نظرة تاريخية. فهو يعبر عن العلاقة بين المؤلف وبين رجل ذي إحساس خاص وثقافة خاصة في عصر خاص، ومن ثم يمكن أن يساعد على تحديد هذا المؤلف بآثاره في النفوس.

بل من الممكن استخدام كل الشهوات الدينية والسياسية وكل ميل ونفور مرده إلى الطبع. فالبغض والحماسة، بل والتعصب التي يثيرها في نفسي كتاب فيم يمكن أن تتخذ أمارات تهديني في تحليله، وذلك بشرط أن لا أجعل منها مقياسا للحكم على قيمته وجماله. ونوع الانفجار يدل أحيانا على المادة التي تفرقعت.

والشيء الأساسي هو أن أتخذ من نفسي محورا وأن لا أجعل لمشاعري الخاصة، ذوقي أو معتقداتي، قيمة مطلقة. أراجع تأثراتي وأحد منها بدراسة أغراض المؤلف وتحليل كتابه تحليلا داخليا موضوعيا وبالنظر في التأثرات التي أحدثها الكتاب عند أكبر عدد من القراء أستطيع أن أصل إليه في الحاضر أو الماضي، فتلك تأثرات لها من الدلالة والاعتبار ما لتأثراتي وبفضلها أضع الكتاب في مكانه. إن اهتزازات نفسي

ستنصهر مع خير الاهتزازات التي ولدها كتابا «الأفكار» Pensées لباسكال أو «اميل» Emile لجان جاك روسو عند الإنسانية المتحضرة منذ نشرهما، ومن انسجامهما الكلي المليء بالنشاز سيتكون ما نسميه «تأثير الكتاب».

ثم إننا سنحرص على أن لا نطلب إلى حساسيتنا أن تجيب إلا عما تستطيع. ولكن العمل أمر دقيق وإن كان المبدأ واضحا. يجب أن نحاول الوصول إلى معرفة كل ما تمكن معرفته بمناهج البحث الموضوعية النقدية. يجب أن نجمع كل ما نستطيع من معلومات دقيقة شيئية يمكن التأكد من صحتها ولا نطلب إلى الحدس: intuitlon أو إلى العاطفة إلا ما لا يمكن الوصول إليه بأية طريقة أخرى. ومع ذلك أليس في هذا إسراف؟ إنه من الأفضل أن نجهل من أن نعتقد أننا نعلم ونحن في الواقع نجهل. وإذا فلا ينبغي أن نطلب إلى الحدس والعاطفة إلا ما يقع بطبيعته في متناولهما ويكون إدراكه بأي طريقة أخرى أقل كمالا. ومعنى هذا هو أن نختبر في أنفسنا الخصائص الفعالة للمؤلف الأدبي وقوة إثارته وجمال صياغته ونقارن نتيجة هذه التجربة بالنتائج التي تتمخض عنها تجارب الغير.

وإذا كانت أولى قواعد المنهج العلمي هو إخضاع نفوسنا لموضوع دراستنا لكي ننظم وسائل المعرفة وفقا لطبيعة الشيء الذي نريد معرفته -فإننا نكون أكثر تمشيا مع الروح العلمية بإقرارنا بوجود التأثرية في دراستنا وتنظيم الدور الذي تلعبه فيها. وذلك لأنه لما كان إنكار الحقيقة الواقعة لا يمحوها- فإن هذا العنصر الشخصي الذي نحاول تنحيته سيتسلل في خبث إلى أعمالنا ويعمل غير خاضع لقاعدة. وما دامت التأثرية هي المنهج الوحيد الذي يمكننا من الإحساس بقوة المؤلفات وجمالها فلنستخدمه في ذلك صراحة، ولكن لنقصره على ذلك في عزم، ولنعرف -مع احتفاظنا به- كيف نميزه ونقدره ونراجعه ونحده، وهذه هي الشروط الأربعة لاستخدامه. ومرجع الكل هو عدم الخلط بين المعرفة والإحساس، واصطناع الحذر حتى يصبح الإحساس وسيلة مشروعة للمعرفة.

يجب أن يكون لنا ذوقان

النظرة التاريخية تضع العنصر الشخصي في موضعه وتجرد الناقد من أهوائه، فاستجابتي التي هي كل شيء بالنسبة إلى ما دمت محتفظا بها لنفسي – لا تلبث عندما تصدر عني وتستقر في مجال التاريخ أن تصبح واقعة من الوقائع، واقعة لا امتياز لها. وهي إذا كانت تنير تلك الوقائع الأخرى فهذه بالتالي تحد منها.

ولكن المجال التاريخي ليس في الغالب إلا خدعة، فهو يغطي كل ألاعيب التأثرية ومحاولات النزعة التقريرية. وهو حيلة أو تمويه.

ولما كان التاريخ يمكننا من أن لا نرجع كل شيء إلى أنفسنا وأن ندرس كل قرن وكل كاتب في ذاته، فإنه بذلك يفتح أمام حساسيتنا الفنية اتجاها جديدا وممكنات للنشاط لا حد لها ولا حظر فيها. فنحن عندما نقرأ لا تكون استجاباتنا الفنية في العادة تامة النقاء، إذ أن ما نسميه ذوقا ليس إلا مزيجا من المشاعر والعادات والأهواء التي تساهم فيها كل عناصر شخصيتنا المعنوية بشيء. ومن ثم يدخل في تأثراتنا الأدبية شيء من أخلاقنا ومعتقداتنا وشهواتنا.

ولكن التاريخ يستطيع أن يفصل عنها حساسيتنا الفنية أو على الأقل يخضعها لحكم الصور التي نكونها عن الماضي. ومن ثم يكون نشاطها الفني عبارة عن إدراك العلاقات التي تربط العمل الأدبي بمثل أعلى خاص أو بمنحى في الصياغة معلوم، ثم ربط هذين الأخيرين بروح الكاتب أو حياة الجماعة، أي أننا نأخذ أنفسنا بأن نحس تاريخيا، فنقيم سلم القيم – لا تبعا لميولنا الخاصة– بل وفقا لقوة ودقة ما أمكن التعبير عنه فنحاول أن نحس عند «بوسويه» ما كان يستطيع أن يحسه الرجال الذين بنوا أعمدة(اللوفر)، وعند «فولتير» الرجال الذين كان يعمل لهم أو مرتان Martin ثم إننا لن نتخلى عن أنفسنا، بل سنسجل استجاباتنا الخاصة عندما نقرأ ونصغي إليها كرمزيين أو إنسانيين، كمفكرين أحرار أو كاثوليك، يعيشون في سنة ١٩١٠ ولكنه من الواجب أن نعرف كيف نقطع في أوقات أخرى العلاقة بين

حساسيتنا الفنية وبقية شخصيتنا الحاضرة. يجب أن يكون لنا في الأدب وفي الفن ذوقان: ذوق شخصي تخير المتع والكتب واللوحات والتي نحيط بها أنفسنا وذوق تاريخي نستخدمه في دراستنا، وهو ما يمكن أن نعرفه بأنه(فن تمييز الأساليب) وتذوق كل مؤلف في أسلوبه بنسبة ما في ذلك الأسلوب من كمال.

حذار المعادلات العلمية والتراكيب الكيميائية

لقد كان تقدم علوم الطبيعة خلال القرن التاسع عشر سببا في محاولة استخدام مناهجها في التاريخ الأدبي غير مرة، وذلك أملا في إكسابه ثبات المعرفة العلمية وتجنيبه ما في تأثرات الذوق من تحكم، وما في الأحكام الاعتقادية من مسلمات غير مؤيدة. ولكن التجربة قد حكمت بإخفاق تلك المحاولات.

وأقوى العقول هي التي انزلقت إلى الثمل باكتشافات العلم الكبيرة. أقول هذا وأنا أفكر في تين وبرونتيير[1] اللذين لن آخذ مرة أخرى في نقد مذهبهما. فلقد أصبح من الواضح اليوم أن قصدهما إلى محاكاة عمليات العلوم الطبيعية والعضوية واستخدام معادلاتها قد انتهى بهما إلى مسخ التاريخ الأدبي وتشويهه[2]، لا يمكن أن يبنى أي علم على أنموذج غيره، وإنما تتقدم العلوم المختلفة بفضل استقلال كل واحد منها عن الآخر استقلالا يمكنه من الخضوع لموضوعه. ولكي يكون في التاريخ الأدبي شيء من العلم يجب عليه أن يبدأ فيحظر على نفسه محاكاة العلوم الأخرى. مهما كان نوعها.

(١) أذكر هذين الناقدين لأن أحدا لم يملك ما ملكا من موهبة، واخطاء الضعاف لا تبصر بشيء.(المؤلف)

(٢) وليسمح لي بالاحالة المحاضرة التي القيتها ببروكسل في ٢١نوفمبر ١٩٠٩ وطبعت في «مجلة جامعة بروكسل» ديسمبر – يناير ١٩١٠.(المؤلف)

واستخدام المعادلات العلمية في أعمالنا بعيد عن أن يزيد من قيمتها العلمية. هو على العكس ينقص منها، إذ أن تلك المعادلات ليست في الحقيقة إلا سرابا باطلا عندما تعبر في دقة حاسمة عن معارف غير دقيقة بطبيعتها. ومن ثم تفسدها.

لنحذر الأرقام. الرقم لا يمحو الفضفاض والعائم في تأثرنا، بل يستره. وكل من له أقل دراية بفن الكتابة يستطيع أن يجد في اللغة العادية الوسائل التي يوضح بها المفارقات الدقيقة التي بدونها لا نصل في دراستنا إلى صواب. وتلك المفارقات لا تخضع للأرقام.

لنفطن إلى خداع الخطوط البيانية التي نستخدمها للرمز إلى نمو الآراء الأدبية، فهي تفترض ١-الوحدة ٢-الاستمرار. وتدخلهما في دراسة تلك الآراء. ولكن ثمة حركات تنفجر كالأوبئة في عدة أماكن في وقت واحد، وأنواع من الأدب تولد مرتين أو ثلاثا قبل أن تعيش. ولذا كثيرا ما تصور تلك الخطوط البيانية الحقائق تصويرا غير صحيح. لنصمد لغرورنا التافه في استخدام معادلات التكوين فنحن لا نعرف قط كل العناصر التي تدخل في تكوين العبقرية ولا نسبة كل عنصر في المركب، كما لا نستطيع أن نتنبأ بالناتج الذي سيصدر عن ذلك التركيب. فأولئك الذين يكونوا لافونتين La Fontalne من(شمبانيا) والروح الغالية وملكة الشعر، أو إفيجينيا من آداب البلاط والتربية الكلاسيكية والحساسية، وليسوا إلا دجالين أو سذجا، والمقاربات التي نصل إليها في تحديداتنا لا تكاد تدنو من العبقرية. نحن نعرف بناء التراجيديا الكلاسيكية وبيدنا معادلاتها، وبذلك نستطيع أن نكون(كورني) ولكن أي كورني(بير) أم(توما)؟ ها هي مكنونات تراجيديا البلاط، ولكن من سنكونه راسين أو كينو: Quinault إن تنبؤاتنا لا تخلق الفرد على سبيل الجبر. كل الكلمات التي نستخدمها للدلالة على المكونات، من ملكة شعرية إلى حساسية إلى .. تحمل مجهولا مخيفا. ومن ثم وجب أن نقنع أن نحلل الذي أمامنا في

تواضع وأن نقص الوقائع، ولنمسك عن أن ندعي العلم فنحاول تأليف رواية(فدر): Phédre و(روح القوانين) L'Esaprit des Lois بتركيب كيماوي.

الاصطلاح العلمي عندما ننقله عندنا لا يلقى غير ضوء كاذب، بل قد يحدث أن يلقى ظلمة. «لقد تطورت الخطابة الدينية في القرن التاسع عشر إلى شعر غنائي» هذه العبارة لا معنى لها إلا عند من يعرفون الوقائع. وأما عند أولئك الذين يجهلونها فإن معناها خطأ، وذلك لأنه ليس في الوقائع ذاتها ما يدل على تطور نوع أدبي إلى نوع آخر. وإنما هو المذهب الذي يرى ذلك بحيث يكون من الخير أن نسقط هذا الاصطلاح العلمي ونقول في لغة جميع الناس «إن الشعر الغنائي في القرن التاسع عشر قد اتخذ مادة له تلك المشاعر التي لم يكن يعبر عنها في فرنسا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر إلا بواسطة الخطابة الدينية» وهذه عبارة لا شك أقل إشراقا من السابقة ولكنها أوضح وأصدق.

Obeikan.com

نحن بحاجة إلى روح العلم

وأمعن في الروح العلمية موقف أولئك الأدباء الذين لا يدعون بناء أي شيء على أنموذج غيره، بل يقصرون همهم على رؤية الوثائق الداخلة في مجال بحثهم والعثور على العبارات التي لا تخلف شيئا خارجا عنها ولا تضيف إليها إلا أقل ما يمكن، ولذلك كان أساتذتنا الحقيقيون هم سان بيف وجاستون باري.

الشيء الذي يجب أن نأخذه عن العلم ليس كما قال فردريك رو: Frédèric Rauh «هذه الوسيلة أو تلك .. بل روحه .. ذلك لأنه يلوح لنا أن ليس هناك علم عام أو منهج عام، وإنما هناك منحى علمي عام. لقد خلط الناس لزمن طويل بين الروح العلمية في ذاتها وبين منهج هذا العلم أو ذاك بسبب النتائج الدقيقة التي انتهى إليها. وبذلك أصبحت علوم العالم الخارجي الأنموذج الوحيد للعلم، ولكن وحدة العلوم الطبيعية والعلوم الأخلاقية ليست إلا فرضا أوليا Postulat ومع ذلك فهناك منحى نفسي نواجه به الطبيعة، وهو منحى مشترك بين العلماء.

«منحى نفسي نواجه به الطبيعة» هذا هو ما نستطيع أن نأخذه عن العلماء، فننقل إلينا النزوع إلى استطلاع المعرفة والأمانة العقلية القاسية والصبر الدءوب والخضوع للواقع والاستعصاء على التصديق، تصديقنا لأنفسنا وتصديقنا للغير، ثم الحاجة المستمرة إلى النقد والمراجعة والتحقيق، وأنا لا أدري أهو علم ما سنعمله عندئذ أم لا، ولكني على ثقة من أننا سنعمل خير تاريخ أدبي.

إذا فكرنا في مناهج علوم الطبيعة فيجب أن يكون تفكيرنا في أكثرها عموما، في الوسائل المشتركة بين كل الأبحاث التي تتناول وقائع. وليكن ذلك لإثارة ضمائرنا أكثر من أن يكون لبناء معارفنا. لننظر إلى مناهج «التوافيق والتباديل» وإلى مناهج «البقايا والتغييرات»، ولكن على أن يكون ذلك للمغزى الذي تتضمنه لا للإطارات والجبهات التي تخططها. ولنستخلص من التفكير في مناهج العلوم قبل كل شيء

حذر العلماء ومعنى الدليل عندهم، ثم معنى المعرفة حتى نصبح أقل ميلا مع أهوائنا وأقل إسراعا إلى التأكيد.

obeikan.com

المنهج العلمي

إن عملياتنا الأساسية تتلخص في معرفة النصوص الأدبية ومقارنتها بعضها ببعض لنميز الفردي من الجماعي والأصيل من التقليدي، وجمعها في أنواع ومدارس وحركات. ثم تحديد العلاقة بين هذه المجموعات وبين الحياة العقلية والأخلاقية والاجتماعية في بلادنا وخارج بلادنا بالنسبة لنمو الآداب والحضارة الأوروبية.

وللنهوض بهذا العمل لدينا عدة وسائل ومناهج، فالتأثر التلقائي والتحليل المتروي وسائل مشروعة ولازمة ولكنها غير كافية، فلكي ننظم ونراجع عمل نفوسنا عندما تستجيب لنص أدبي، ولكي نقلل مما في أحكامنا من تحكم، لابد لنا من مساعدات أخرى. ونحن واجدون خير تلك المساعدات في استخدام العلوم المساعدة، كمعرفة المخطوطات والمراجع والتواريخ وحياة الكتاب ونقد النصوص، ثم في استخدام العلوم الأخرى وبخاصة تاريخ اللغة والنحو وتاريخ الفلسفة وتاريخ العلوم وتاريخ الأخلاق. والمنهج هو أن نجمع في كل دراسة خاصة بين التأثر والتحليل من جهة، والوسائل الدقيقة للبحث والمراجع من جهة أخرى، وذلك وفقا لما يقتضيه الموضوع. فنستعين عند الحاجة بعدة علوم مساعدة نستخدمها حسب ما أعدت له في تهيئة المعرفة الدقيقة.

إن معرفة نص ما هي أولا العلم بوجوده، وفي المعلومات التقليدية مصححة ومكملة بالفهارس ما يدلنا على المؤلفات التي نريد أن ندرسها.

ثم هي أن نتساءل بالنسبة لذلك النص عدة أسئلة وأن نخضع تأثراتنا وآرائنا لسلسلة من العلميات المختلفة التي تغير منها وتحددها.

١ – هل نسبة النص صحيحة؟ وإذا لم تكن صحيحة فهل النص منسوب خطأ إلى غير صاحبه أم أنه نص منتحل بأكمله؟

٢ – هل النص نقي كامل خال من التغيير أو التشويه أو النقص؟

وهاتان المسألتان من الواجب النظر فيهما عن قرب بالنسبة للخطابات والمذكرات والخطب، وفي الجملة بالنسبة لكل الطبعات التي صدرت بعد موت المؤلفين. والمسألة الثانية تعرض دائما كلما كانت النسخة التي بين أيدينا طبعة حديثة غير الطبعة التي أشرف عليها المؤلف.

٣- ما هو تاريخ النص؟ تاريخ تأليفه لا تاريخ نشره فحسب، تاريخ أجزائه لا تا ريخه جملة فحسب.

٤- كيف تغير النص منذ الطبعة الأولى إلى الطبعة الأخيرة التي طبعها المؤلف؟ وعلام تدل التعديلات التي أحدثها المؤلف من حيث تطوير ذوقه وأفكاره؟[١]

٥- كيف تكون النص من أول تسويدة إلى الطبعة الأولى؟ وعلام تدل التسويدات، إن وجدت، من حيث ذوق الكاتب ومبادئه الفنية ونشاطه النفسي؟

٦- ثم نقيم المعنى الحرفي للنص، معنى الألفاظ والتراكيب مستعينين بتاريخ اللغة وبالنحو وبعلم التراكيب التاريخي[٢]، ثم معنى الجمل بإيضاح العلاقات الغامضة والإشارات التاريخية أو الإشارات التي تتعلق بحياة الكاتب نفسه.

٧- وبعد ذلك نقيم المعنى الأدبي للنص، أي نحدد ما فيه من قيم عقلية وعاطفية وفنية، ونميز استعمال الكاتب الشخصي للغة من الاستعمال السائد بين معاصريه والحالات النفسية التي ينفرد بها من الصيغ العامة للإحساس والتفكير كما

(١) ليس من الممكن أن نسرف في الإعجاب بمقدرة بعض أولئك الأدباء الذين يقدرون أنفسهم بما يستشعرون من اشمئزاز فنراهم نيفرون من الألفاظ دون أن يعرفوا معناها. ولقد دق صحفيون بل وأساتذة ممن ينهضون اللدفاع عن الآداب، ناقوس الفضيحة باسم «التعديلات» variants لأنهم يمقتون الدراسة الجافة المقفرة التي تتناولها، ولكنهم لم يفكروا في أن «التعديلات» التي تتعلق بنص فرنسي ليست كتلك التي تتعلق بنض لاتيني أو يوناني وانها ليست أخطاء مادية من الناسخين بل دلائل حالات متتابعة في تعبير الكاتب ومن ثم شواهد نشاطه النفسي وتطور ذوقه مما يجعل تلك الدراسة أثمن الدراسات في الأدب.(المؤلف)

(٢) هذه نصيحة مبتذلة نظريا ولكنها قليلة الانتشار عمليا.(المؤلف)

نستخلص ما يرقد تحت التعبير العام المنطقي من أفكار وصور وآراء أخلاقية واجتماعية وفلسفية ودينيةلم يشعر المؤلف بالحاجة إلى العبارة عنها، وإن كانت الأساس الدفين لحياته العقلية، وذلك لأنه كان يفهمها في نفسه كما كان الغير يفهمونها عنه دون حاجة إلى التصريح بها.

سوف ندرك في نبرة أو ومضة أو تركيب -الأغراض العميقة الخفية التي كثيرا ما تصحح وتغني، بل قد تعارض المعنى الظاهر للنص.

وفي هذا بنوع خاص يجب أن نستخدم الإحساس والذوق الشخصيين، ولكن في هذا أيضا يجب أن نحذرهما ونراجعهما حتى لا نعرض أنفسنا تحت ستار وصفنا «لمونتين» أو «فني»، يجب أن يدرك المؤلف الأدبي أولا في الزمن الذي ولد فيه بالنسبة إلى مؤلفه وإلى ذلك الزمن يجب أن يعالج التاريخ الأدبي على نحو تاريخي. وهذه حقيقة معروفة ولكنها لم تصبح بعد حقيقة مبتذلة.

٨- كيف تكون المؤلف الأدبي؟ أي نوع من الأمزجة استجاب لأي نوع من الملابسات فخلقه؟ حياة المؤلف هي التي تنبئنا عن ذلك، ثم من أي المواد تكون، وهذا ما يخبرنا به البحث عن المصادر، على أن نقصد من هذا اللفظ إلى معناه الواسع فلا نقتصر على البحث عن المحاكاة الواضحة أو المسخ المفضوح، بل نعدوها إلى كل آثار التقاليد ومخلفاتها الشفوية والكتابية. ومن الواجب أن نصل في هذا الاتجاه إلى أقصى غايات الإيحاء والمسايرة التي يمكن أن ندركها.

٩- أي نجاح لاقى المؤلف، وأي تأثير كان له؟ والتأثير لا يتفق دائما مع النجاح. وتحديد التأثير الأدبي ليس إلا دراسة عكسية للمصادر. فمنهج البحث فيهما واحد. وتحديد التأثير الاجتماعي أكثر أهمية وأكثر مشقة في ملاحظاته. وفهارس عدد الطبعات الأولى والطبعات التالية يبين نسبة انتشار الكتاب منذ خروجه من يد الناشر. وفهارس المكتبات الخاصة وقوائم تركات الكتب وقاعات المطالعة تدلنا على ما صار إليه فنعرف الأشخاص والطبقات الاجتماعية

والمقاطعات التي انتشر فيها الكتاب، وأخيرا نجد في تعليقات الصحف والخطابات الخاصة وفي المذكرات الشخصية وأحيانا في التعليقات التي يكتبها القراء على الهوامش وفي المناقشات التشريعية وخصومات الصحف وفي القضايا -معلومات عن الطريقة التي قرئ بها الكتاب وعن الرواسب التي خلفها بالنفوس.

هذه هي العمليات الأساسية التي تؤدي بنا إلى المعرفة الدقيقة الكاملة بالكتاب وإن كانت تلك المعرفة في الواقع لا يمكن أن تبلغ درجة الكمال. وكل ما تستطيع أن تصل إليه هو أن يكون النقص فيها أقل ما يمكن. ثم نطبق تلك العمليات على الكتب الأخرى للمؤلف وعلى كتب المؤلفين الآخرين ونجمع الكتب تبعا لما بينها من وشائج في الموضوع وفي الصياغة. وبفضل تسلسل الصياغات نضع تاريخ الفنون الأدبية، وبتسلسل الأفكار والإحساسات نضع تاريخ التيارات العقلية والأخلاقية. وبالمشاركة في بعض الألوان وبعض المناحي الفنية المشتركة بين الكتب التي من نوع أدبي واحد ومن نفوس مختلفة نضع تاريخ عصور الذوق.

وفي هذا التاريخ الثلاثي لا نستطيع أن نسير إلا إذا أفسحنا المجال وأفسحناه واسعا للمؤلفات الضعيفة والمنسية[1]، فهي تحيط بعيون المؤلفات وتمهد لها السبيل وتخطط اتجاهاتها وتعلق على متونها وتكون مراحل الانتقال بينها، كما توضح مصادرها ومدى تأثيرها، والعبقرية بنت زمانها ولكنها دائما تعدوه. وصغار الكتاب حبيسو عصرهم في كل شيء، فحرارتهم في درجة حرارته، ومستواهم في مستوى

(١) لاأستطيع أن أصدف عما أجد من سرور في الإحالة على بضع صفحات من ببجي Péguy(الكراسات الخمس عشرية، السلسلة الحادية عشرة - الكراس الثاني عشر- شبابنا - ص-١٠) نجد فيها الابانة عن فائدة الوثائق التي لا تمثل «الأدوار الرئيسية، اللعبة الكبرى، الطراز الممتاز» بل تمثل الأفراد العاديين المتوسطين المغمورين الذين تنسج منهم الشعوب. تلك الصفحات تدافع ضد أولئك الذين يمكن أن يحملوا مع بيجي نفسه(السلسة الثانية عشرة، الكراسة الأولى - فيكتور ماري كنت هيجر ص٢٢٥) على لومنا، إذ لا تقتصر عليعيون الأدب بل تجمع حولها أنواعا مختلفة من النصوص الاقل جمالا نبحث فيها عن الأفكار العادية لعصر ما - الأفكار التي تتكون منها التربة التي ترسل فيها عيون الأدب أعراقها.

الجمهور، ومن ثم تتضح ضرورة المؤلفات الميتة لتمييز أصالة الكاتب الكبير وتحديدها، تلك الأصالة التي لا ترجع إلى مصدر ولا يمكن أن تنتقل إلى الغير. وهي لازمة لإيضاح المبادئ الفنية، المتواضع عليها في مدرسة ما. وطرق الصياغة المألوفة في نوع ما، والأغراض المطردة والعادات المألوفة في جانب ما من الأدب، وأخيرا ينتهي التاريخ الأدبي بإيضاح العلاقات التي تقوم بين الأدب والحياة. وهنا يتصل الأدب بالاجتماع. فالأدب مرآة الجماعة. تلك حقيقة لا شك فيها، وإن صدر عنها كثير من الأخطاء. الأدب يكمل صورة الهيئة الاجتماعية إذ يعبر عن كل ما لم يمكن تحقيقه من حسرة وقلق وآمال للرجال. وهو بهذا لا يزال تعبيرا عن الهيئة الاجتماعية، ولكن على أن نعطي هذا اللفظ معنى لا يقتصر على النظم والأخلاق الاجتماعية، بل يمتد إلى ما لم يوجد بالفعل – إلى الخفايا التي لا تفصح عنها الوقائع ولا وثائق التاريخ.

ثم إنه لا يكفي أن نتبين العلاقة العامة بين الأدب والهيئة الاجتماعية، فنحن لا نقنع بأن نرى صورة أو مرآة، بل نريد أن نعرف الأثر والاستجابة المتبادلين بينهما: أيهما يسبق وأيهما يتبع؟ وفي أي حين يقدم أحدهما النموذج ويقلده الآخر؟ وفي الحق إنه لا شيء أدق من البحث عن تلك المبادلات.

وليس من الشاق إدراك أنه من الواجب أن نقسم تلك المشكلة العامة إلى مشكلات جزئية، وأنه لابد أن نصل إلى عدد لا حصر له من الحلول الخاصة قبل العثور على حل – لا أقول عاما، بل تخطيطا لحل عام يصدق بنحو مقارب على عصر ما أو حركة ما.

وأنه لوهم بعيد أن نعرض دفعة واحدة لتأثير مجموعة من المؤلفات على مجموعة من الوقائع، فتأثير الأدب في الثورة لا يمكن أن يدرك إلا عندما نكون قد رصدنا في صبر –المبادلات العديدة التي حدثت بلا انقطاع بين الأدب والحياة منذ سنة ١٧١٥، بل منذ سنة ١٦٨٠ إلى سنة ١٧٨٩. وإذا كان للأدب تأثير فيها فإن ذلك لم

يكن منه ككتلة واحدة ولا على كتلة من الوقائع، وإنما كان بعدد لا حصر له من التأثيرات الجزئية في عدد لا حصر له في النفوس الفردية خلال أكثر من قرن، حتى انتهى الأمر في سنة ١٧٨٩ بأن رأينا أن قرنا كاملا من الأدب قد تسرب ورسب في طبقات مختلفة وعلى نسب متباينة في الوعي الجماعي للأمة الفرنسية وظهر في طريقة استجابتها للوقائع.

المنهج والأخطاء

ونحن عرضة في كل العمليات التي وصفتها إلى الخطأ دائما. وخشية الخطأ باستمرار هي طريقتنا الحقيقية، بل هي طريقتنا في القيام بعمل علمي. وهذا الاتجاه في المنهج الذي عرضته هو الذي يضايق ما ألف «النقاد العبقريون»[1] من عادات أدبية. ونحن دائما في خوف من أن نخطئ ونحن نحذر باستمرار آراءنا، بينما هم يعتزون بها ويريدونها جديدة شيقة نافعة. نريدها صادقة وهم يسيرونها ويزينونها في مهارة. نحن نحتاط كي لا تعدو آراؤنا الحقائق الثابتة. إن مونتين وروسو ليسا إلا الثقل الذي يلعبون به ولا يعنيهم إلا أن يحملوا الناس على الإعجاب بقوتهم ومهارتهم. نحن نريد أن ننسى حتى لا يرى أحد غير مونتين وروسو، يراهما كما كانا وكما يستطيع أن يراهما كل إنسان يُعمل فهمه في النصوص بأمانة وصبر. والنقد الذاتي لا يجد كل هؤلاء الهواة إلا لأنه أسهل مجال يستطيعون فيه حمل الناس على تقديرهم هم، بدلا من تقدير الكتاب الذي يتظاهرون بدراسته.

---

(١) من الواضح أنني باستخدامي هذه العبارة لا اقصد إلى أن هؤلاء النقاد قد احتكروا العبقرية ولكني أريد أن أقول أنه لا غنى لهم عنها، وإنه لمن الأفضل ان نعمل فهرسا «للسنة الأدبية Année Littérairé لا أن نكتب كما يكتب «فاجيه» و «ليمتر» عندما لا نكون نحن «فاجيه» أو «ليمتر». ومن الواجب أن ندرك تمام الإدراك أنه لا عن العبقرية يمكن أن تعتاض بل، ولا عن الذكاء بادعائنا تملكهما. وهذه حقيقة قاسية ولكنها صحيحة عندما يحسن فهمها.(المؤلف)

منهجنا كله كما قلت يقوم على الفصل بين التأثر الشخصي والمعرفة الموضوعية التي تحد من ذلك التأثر وتراجعه وتفسره لصالحها.

ولكن الأخطاء تتربص بنا في كل حين وفي كل ناحية أثناء إعدادنا لتلك المعرفة الموضوعية. ومن بين تلك الأخطاء أميز الأنواع الأساسية الآتية:

١ - معرفتنا بالوقائع التي نعمل فيها ناقصة أو كاذبة، فنحن لم نحصل في يقظة كل النصوص التي نريد دراستها. ونحن نجهل عمل سابقينا والنتائج التي وصلوا إليها. وعلم المراجع هو العلاج، وهذا علم جاف لا طعم له إذا اتخذنا منه غاية في ذاته، ولكنه أداة ضرورية قوية لإعداد المادة التي سنصوغها أفكارا صادقة(١).

وقد يكون العيب في كسلنا. فنحن نسجل في سهولة ما انتهى إليه سابقونا كنتائج نهائية إذا كانت تلك النتائج لا تصدم معتقداتنا أو مشاعرنا. وكثيرا ما تكون نظرتنا فيها نظرة منطقية فحسب لا نظرة نقدية. فلا نختبر أعماق الكتاب ولا نفحص في حذر كاف قيمة أدلته. يجب أن نقدر أولا الطريقة التي ألف بها الكتاب وأن نرى بوضوح ماذا استخدم وماذا أهمل، ثم نستوثق من أن تأكيداته لا تعدو

(١) كلمة «المراجع» أيضا من تلك الكلمات التي لا تنطق بها بعض النفوس المشرقة إلا باشمئزاز وكأنه لا يخطر لهم ببال أنهم لا يكادون يتحدثون عن حياة موليير وراسين حتى يحتاجوا إلى معرفة بالمراجع وذلك لأنهم بلا ريب لا يطمحون إلى اختراع حياة المؤلفين. ولا ينجحون في الاستغناء عن كل المراجع إلا عندما يكتفون بتزيين معلوماتهم التي حصلوها في المدارس الثانوية بلباقتهم العقلية وقدرتهم على «الانشاء» او عندما يقعون بمصادفة سعيدة عليكتاب لأحد الباحثين فيمسخونه. اننا بمجرد أن نخرج من التأثرية لا نستطيع بدون علم المراجع، أن نعرف المظان التي أعدت فيها المواد اللازمة لدراستنا. ثم أن تحرير فهارس للمراجع ليس عملا آليا لا دخل لذكاء أو للذوق فيه إذا يجب أن نمتلك الموضوع ونرده إلى أفكار لنستطيع أن نضع ثباتا للمراجع يقود الطالب إل الكتب المفيدة ويوجهه خلال أدغال الكتب. وذلك لأن بين المراجع الجيد والردي، كما أن بين كتب اولئك الأدباء الذين لا يهتمون بالبحث أي اهتمام- كتبا تدل على ذكاء وأخرى خالية منه.

الوسائل التي تقوم عليها. وأخيرا يجب أن نزن في دقة ما أتى الكتاب من معرفة جديدة صحيحة ندين بها له.

٢- نحن نقيم علاقات غير صحيحة إما لجهلنا، وهذا يلحق بالخطأ السابق، وإما لعدم صبرنا، وعلاج هذا أن نخضع لنظام عقلي وأن نأخذ أنفسنا بالعمل البطيء الذي تنضج معه الفكرة. وأخيرا قد يكون لأننا نثق بالتفكير ثقة هوجاء. والتفكير خدَّاع في العلوم التاريخية؛ حيث لا نكاد نملك وقائع فيها من البساطة والدقة ما يحكم التفكير، فلا أقل من أن نقصره على العمليات القصيرة، كاستخلاص نتيجة مباشرة عندما يلوح بدقة أنها النتيجة الوحيدة الممكنة. وأما سلاسل التفكير فمن الواجب التخلي عنها، إذ أنها كلما ازدادت طولا ازدادت ضعفا. فاليقين الذي ينتج عند أول خطوة في اتصالنا بالوقائع يأخذ في التهافت عند كل خطوة تبعدنا عن تلك الوقائع. ومهما كان حرصنا على الدقة في التفكير فإنه كلما تقدم بنا الاستنباط زاد عدد الممكنات وأصبح كل اختيار تحكما. ومن ثم وجب عقب كل عملية من عمليات المنطق الشكلي أن نعود إلى الوقائع فنستقي منها ما يكفي لإجراء العملية التالية. يجب ألا نستخلص نتيجة من نتيجة أخرى إلا بمنتهى الحذر والتحرج.

ومن ثم يجب أن نفسر النصوص تفسيرا مباشرا. فلا نحل قط نصا محل نص آخر كما نفعل على غير وعي في الكثير من الأحيان، إذ ننقل الوثائق التي ندرسها إلى لغتنا العقلية. وهذا النقل يفقر الأصول أو يحورها، بل يطردها كلها من عقلنا. «م كتب أ، ولكن أ هو نفس ب، وإذا كان م قد ألف ب فإذا ..» ثم لا نعود نذكر الذي هو النص الحقيقي، ونقصر عملنا في ب النص المزيف الذي كوناه بثقة مسرفة سهلة في حكمنا على الذاتية.

٣- نحن نسرف على نحو غير مشروع في تقدير مدى الوقائع التي لاحظناها. نلاحظ شبها فنجعله مصدرا: «م يشبه د» تصبح «م ينسخ أو يقلد د». نلاحظ

مصدرا فنقرر أنه مباشر بدون واسطة: «م يستوحي د» ولكننا ننسى أنه قد كان هناك أو من الممكن أن يكون هناك «هـ» وأن هذا الأخير هو الذي استوحى د. وهو الذي أوحى إلى م. نلاحظ علاقة دقيقة محددة جزئية فنستخلص منها نتيجة رحبة عامة. وهذه الجملة يمكن تأريخها بفضل الإشارات التاريخية. وإذا فكل الكتاب قد كتب في ذلك التاريخ، والمبدأ أن كل فقرة لا تؤرخ إلا نفسها. وليس من المسلم به أن تؤرخ قطعة كبيرة.

كل واقعة ندرسها أو كل مجموعة من الوقائع تحجب مؤقتا الوقائع الأخرى. ندرس الأصول الإنكليزية أو الألمانية لمذهب الرومانتزم. فتدخل التقاليد الفرنسية في الظلام، ندرس تأثير لامنيه Lamennais في هيجو أو لامارتين فنحذف من عقولنا كل القنوات التي قد تكون نفس الأفكار ونفس الحالات العقلية قد تسربت خلالها إليها معا وفي نفس الوقت. وليس من الهين أن نحتفظ دائما أمام بصيرتنا بخريطة كاملة لتيارات الفكر والفن العديدة مع تحديد مواقف الكتاب الأساسيين منها، وإدراك المبادلات التي نجمع بينهم على نحو كثيرًا ما يكون غامضا ملتويا. ومع ذلك فمن الواجب ألا تغيب عنا قط تلك الخريطة مهما كان الركن ومهما كان الممر الذي ندرس. وإخواننا الباحثون عن التأثيرات المنقبون عن المصادر مقتنعون في سهولة مسرفة بأنه ليس ثمة إلى روما غير طريق واحدة.

نحن نمد دائما من معنى الوقائع والنصوص، والواجب على العكس من ذلك أن نضيق منه في أمانة. لا يجوز أن نبالغ مضحين بالإصابة. نعم إن الناقد لا يستطيع أن يدهش إلا بمقدرته على أن يحمل الأدلة على أن تعطي أكثر مما يبدو أنها تحمله، ولكن، لنقبل العدل على أن ندهش. ولنكتف باستقصاء الحقيقة المحسوسة التي لا تقبل الشك، الحقيقة «الجلف» كما يقول بسكال عن الحقيقة الهندسية.

الوقائع يحد بعضها بعضًا. فلنبحث دائما عن تلك التي تذهب بشيء من المعنى الذي أدهشنا في غيرنا، ولا ننسى قط أن ندخل «الوقائع السلبية» في حسابنا. ولنعد

أنفسنا لخسارة كثير من النقط، فنحن لا نعلم قط كل ملابسات واقعة ما ولا كل أفكار كاتب ما. وفي أوضح تفسيراتنا قلما يخلو الأمر من الخطأ. فلنكثر إذًا من الملاحظات على نحو تتعادل معه الأخطاء في التفاصيل ويمحو بعضها بعضًا. ولننثر في طريقنا أكبر عدد ممكن من الأمارات، ولنضيق من المسافات التي لابد لإدراكنا من عبورها – بين واقعة ثابتة وأخرى.

٤- نحن نخطئ في استخدام المناهج الخاصة فنطلب إلى أحدها نتيجة لا يستطيع أن يعطيها إلا سواه. نحن نؤكد وقائع معتمدين على استنباط أولى أو تأثر شخصي. وهذه حالات مفضوحة. ولكننا نستخدم حياة الكاتب مثلا لنحدد القيمة العقلية أو الأخلاقية لمؤلف ما، وهذا حسن إذا كنا نريد أن نحكم على الكاتب وإن تكن أهدافه وقت تأليفه كتاب ما غير خاضعة على نحو جبري لأحداث ماضية. فالأطفال الخمسة المودعون في ملجأ اللقطاء وشريط «ماريون» Marion لا تدلنا على الاتجاه الأخلاقي لجان جاك روسو في سنة ١٧٦٠، وهي أقل دلالة على الفضيلة الأخلاقية، على ما يمكن أن نسميه الذكاء في «إميل». هذه المشكلة لا تحلها حياة الكاتب، بل استجابة الجمهور. ففي تلك الاستجابة لا تظهر حياة روسو وخلقه كما كانا في الواقع، بل كما تصورهما القراء في صور صادقة أو كاذبة. وهذه الصور هي التي يمكن أن تدخل إلى حد قريب أو بعيد في الأثر الذي أحدثه الكتاب.

ونخطئ عادة في اختيار الوقائع الدالة، إذ أننا فضلا عن التحيز والمحاباة اللذين يضللان – كثيرا ما يأخذنا الوهم فنرى من الوقائع المتطرفة وقائع دالة. ولكن الوقائع شاذة بحكم تطرفها ذاته، ومن ثم فهي ليست دالة إلى نهاية قصوى في الدقة. وهي تحمل دائما في دراستنا جانبا كبيرا من الفردية يجعل قيمة دلالتها غامضة غير ثابتة. وإن عيون المؤلفات وقائع متطرفة. وإن «فدر» لدالة على التراجيديا الفرنسية، لكن ربما كان فيها من راسين أكثر مما فيها من التراجيديا الفرنسية.

والوقائع التي تعتبر دالة في وضوح هي الوقائع المتوسطة. نجمع عددا كبيرا منها فيخلص لنا محمولها المشترك، وبذلك يصبح من السهل أن نختار أكثرها دلالة، أعني تلك التي تمثل أنقى الصور وأقربها للنموذج العام، ويكون هذا ما ينير عيون المؤلفات التي تعتبرها وقائع متطرفة. وبالمقابلة بين النوعين الممتاز والمتوسط يظهر كل ما يحمل الممتاز من معنى دال. وبذلك نرى بوضوح كيف وإلى أي حد يعتبر هذا النوع الممتاز دالا، وإن ظل فريدا لا شبه له.

ولكن الوقائع المتوسطة لا يمكن في الأعم أن تنطوي تحت مجموعة متجانسة وهي تذهب في اتجاهات شتى. لقد نظم المسيو مورنيه Mornet في دراسته الجميلة(الإحساس بالطبيعة في القرن الثامن عشر) La sentiment de la nature au ١٨ème siêcle – منهجا أصيلا يتبين بفضله اتجاه الحركات الفكرية وسط التيارات المتعارضة والدوامات Tourblllon فهو ينظم الوقائع المتعارضة في سلاسل متوازية مرتبا كل سلسلة ترتيبا تاريخيا. فالسلسلة التي تأخذ في التزايد تمثل الاتجاه الجديد والسلسلة التي تأخذ في التناقص تمثل المخالفات التي تعتبر امتدادا للماضي. والاكتفاء بقطاع واحد نقطعه في برهة واحدة من التاريخ الأدبي يتركنا في حيرة إزاء مجموعات من الوقائع المتعارضة يكاد يوازن بعضها البعض.

ونجد عند مورنيه Mornet أيضا وعند كازميان Casamian في بحثه عن الرواية الاجتماعية في انكلترا مناهج لحل المشاكل الدقيقة التي تتعلق بتأثير كاتب أو كتاب. ونحن غالبا نحل تلك المشاكل صادرين عن ميل سابق في نفوسنا لتقدير العبقرية، نوفر عليها فضل الابتداع والتأثير دون أن ننظر في القروض الأخرى الأربعة أو الخمسة التي يمكن أن نضعها الواحد بعد الآخر بعيدا عن الغرض المألوف الذي يرد كل شيء إلى العبقرية:

(أ) من الممكن أن يكون الكتاب الممتاز قد دق ناقوس النصر الذي أحرزه آخرون.

(ب) وقد يكون استولى على الحصن بعد أن ضعف، وقام بالهجوم الأخير للاستيلاء عليه.

(ج) أو نفخ في البوق الذي دعا إلى الهجوم.

(د) وقد يكون جمع الرجال المشتتين في مهام الحياة وحدد الرأي الشائع هدفًا.

ومرد كل هذه الفروض إلى أن الكتاب الممتاز يأتي بعد كتب أخرى من الواجب أن ندخلها في حسابنا.

٥- وأخيرًا لما كنا لا نحب أن يذهب جهدنا سدى، فإننا نبالغ في قيمة ما نصل إليه من يقين مع أن الوثائق والمناهج التي توصل إلى يقين حقيقي قليلة جدا. واليقين بوجه عام يطرد اطرادا عكسيا مع عمومية المعرفة، وهذا ما يجب أن نذكره. ولكن الاحتمالات والمقاربات جديرة بأن لا تحتقر. ولن يضيع سدى جهد يدنينا بضع خطوات من المعرفة التامة الوضوح، ومن الواجب أن نعرف لما نصل إليه من نتائج قدره، حتى لا يأخذنا اليأس. وأن لا نسرف في ذلك التقدير حتى نثمل برضى أحمق. والنسبية هنا كدأبها في كل مجال- هي مبدأ المنهج كما هي قوام صحة الخلق.

إن عيبنا المألوف هو رفع ما تنتهي إليه دراستنا من حقائق ناقصة درجات في مراتب اليقين، بل رفعها أحيانا إلى مستوى اليقين المطلق. وهكذا تصبح الممكنات احتمالات، والاحتمالات ترجيحات، والترجيحات وقائع واضحة، والفروض حقائق ثابتة، ويمتزج الاستنباط والاستقراء بالوقائع التي صدر عنها، فإذا بهما في قوة الملاحظات المباشرة.

ومع ذلك فمنذ عشرين أو ثلاثين سنة أصبح المؤرخون والنقاد الذين يستخدمون المناهج التاريخية والنقدية أكثر حذرا وقسوة على أنفسهم. وحالة سان بيف النفسية الدائمة الحذر واليقظة إن لم تكن قد صارت عامة فهي لم تعد شاذة، ومصدر التقدم هو أن الأساتذة يجدون بعد ممارسة الدراسة زمانا- تلاميذ يبزونهم

وكأنهم يملكون بطبيعتهم ذلك الضمير العلمي الذي لم يصلوا إليه هم إلا متأخرين وبعد مشقة.

تقسيم العمل وأخطاره

قد يكون في المنهج الذي وصفته ما يبعث الرهبة. ولقد يتساءل المرء أي حياة إنسانية تتسع لدراسة الأدب الفرنسي إذا كانت مقتضيات المنهج على هذا النحو من التعدد والقسوة؟ والذي لا ريب فيه هو أنه لا يمكن أن تكفي حياة واحدة للمعرفة الكاملة. ولكن ما يعجز عنه عمر تستطيع أعمار أن تعمله. إن تاريخ الأدب الفرنسي مشروع جماعي. فليحمل كل حجره وقد أحسن تسويته، وهذا لن يمنع أي إنسان من أن يقرأ ما يريد للذته الخاصة.

بل إن المرء لا يستطيع فيما عدا مسائل البحث الصغيرة أن يعالج علاجا كاملا موضوعا خاصا مع انفراده بكل الأعمال التي يتطلبها ذلك العلاج. ولهذا كان من الواجب أن نعرف كل ما سبقنا الغير إلى عمله وأن نبدأ من النتائج التي انتهوا إليها. ومن ثم يتضح أنه من المستحيل أن نصل إلى شيء بدون معرفة جيدة بالمراجع.

إن تقسيم العمل في الدراسات الأدبية هو وحده التنظيم العقلي المنتج. فيتعهد كل فرد بالعمل الذي يتناسب مع قواه وذوقه، فيكون هناك باحثون ينصرفون إلى تهيئة المواد الأولية والكشف عن الوثائق ونقدها وإعداد وسائل العمل. ويخصص آخرون للمؤلفين ولأنواع الأدب المختلفة أبحاثا منفردة، كما يحاول البعض التأليف في المسائل الكلية. وأخيرا يتولى نفر أمر تبسيط النتائج التي تصل إليها الأبحاث الأصيلة وإذاعتها.

وأنا بعد لا أرى -ما يراه «لانجلوا»- من أنه من الخير أن نفصل فصلا تاما بين المبتكرين والمبسطين، بين الباحثين عن التفاصيل والذين يتولون التعميم. ذلك لأن الإنسان لا يفهم الجزئيات إلا بالكل، ولا يعرف الكل إلا بالجزئيات. والمرء يسيء

التبسيط إذا لم يعرف كيف تصنع المعرفة وما قيمة النتائج المكتسبة. وإذا فلتقسيم العمل أخطاره. ثم إن الحياة قصيرة، والإنسان لا يحسن إلا ما يعمله بميل خاص واستعداد طبيعي. ولذا كان تقسيم العمل ضرورة بالنسبة إلى البناء الذي نريد إقامته وبالنسبة للعمال الذين يعملون فيه.

ومع ذلك فهناك زمن لا يكون فيه هذا التقسيم ضروريا ولا مرغوبا فيه، هو زمن التمرين. وإنه لمن الخير أن يمرن طلبة الأدب في الجامعة على كل العمليات التي يبنى بها التاريخ الأدبي، وأن يألفوا كل المنهاج الواحد تلو الآخر فيتعلمون كيف يعدون ثبتا بالمراجع، ويبحثون عن تاريخ، ويعارضون طبعات متعددة، ويستغلون التسويدات المختلفة لكتاب ممتاز ويبحثون عن مصدر، ويتابعون تأثيرا، ويوضحون أصول حركة أدبية، ويميزن العناصر التي تدخل في مركب مختلط، وليحاولوا التأليفات الجزئية وليعرضوا بعض المسائل عرضا لا يذهب فيه التبسيط بها في المعرفة من دقة وثبات، وبعد ذلك فليعملوا في الحياة ما يريدون وما يستطيعون، فإنهم سيكونون عندئذ قد مروا بكل «الأقسام» وسيكونون قد علموا كيف تصنع المعرفة الأدبية وكيف تستخدم. وإذا كانوا لا يعلمون هذين، وخصوصا أولهما في الجامعة – فأين ومتى سيتعلمونها؟

بل لربما كان من الخير أن يحتفظ فيما بعد من يتولون التبسيط والتعميم بما ألفوا، فيحلوا من حين إلى آخر بعض مشاكل البحث الدقيقة ولو كانت تلك المشاكل نقدا للوثائق أو إعداد كتاب للنشر، وعلى العكس يستفيد الباحث من محاولة التأليف العام والحديث إلى الجمهور في بعض الأحيان. ومبادلة الاختصاص على هذا النحو تحتفظ للنفوس بمرونتها وقوتها، وتقي البعض من الهزال والآخرين من التقلص، كما تحول دون ذلك الجفاف الذي يولده تقسيم العمل حتى في النشاط العقلي. والجفاف داء لا يفلت منه متخصص، ولو كان تخصصه في الخفة والاستهتار.

لن نترك العبقريات بلا عمل..!

يخشى بعض النقاد أن يكتم المنهج أنفاس العبقرية، ثم يتحمسون في دفاعهم كأن لهم في ذلك مصلحة خاصة. ويهاجمون آلية الجهد في عمل «الفيشات»(البطاقات) وعقم البحث. إنهم يريدون أفكارا.

ألا فليطمئنوا. فالبحث ليس غاية بل وسيلة. و «الفيشات» أدوات للمد من المعرفة ووقاية من أخطاء الذاكرة – إن غايتهما أبعد منهما. ليس هناك منهج يبرر آلية الجهد، وقيمة المناهج تتناسب وذكاء من يستخدمونها. نحن أيضا نريد أفكارا ولكننا نريدها صادقة.

وإذا فكل النشاط الروحي الأصيل، من إحساس إلى تحليل إلى تفكير، باق مع المنهج الدقيق. وللقدرة على اختراع الأفكار أن تعمل في حرية، فنحن لا نحد من قوة الذكاء ولا من خصوبته، ولكننا نريد أفكارا صادقة، ولذلك نريد أدلة وتحقيقات. نحن نطلب أن تكون الوثائق ذات قيمة حقيقية وأن يأخذ المرء نفسه بفهم ما يريد تفسيره. وعندما لا نجد أدلة ولا تحقيقات ولا نقدًا للمواد الأولية ولا معرفة دقيقة – فإننا رغم كل ذلك لا نطرح ومضات العبقرية، بل نقبلها كفروض، نعمل في مراجعتها والتمييز بين ما فيها من زيف ومعدن جيد. وهكذا ينفق بعض الباحثين أعمارهم في استخلاص الحقيقة من ألاعيب العبقرية المهملة[1].

نحد لا نحد من مجال الابتكار، بل نضاعفه إذ نقدم إليه حقلا جديدا غير محدود. فخلق الأفكار ليس كل شيء، بل من الواجب أن نحقق مناهج. ليست هناك مناهج تصلح لكل شيء، وإنما هناك مبادئ عامة. وفيما عدا ذلك فكل مشكلة

(١) ومع ذلك فمن الواجب ألا تسرف العبقرية في الاهمال. وأنه لمن المحزن أن نرى أحيانا الموهوبين يكتبون عن كبار أدبائنا كتبا لا يضعون فيها إلا بعض محسنات بلاغية بحيث لا يستطيع أطالب الليسانس المتوسط الثقافة أن يعلم منها أي شيء على أي نحو كان. أن القدرة أساس التكليف. والعبقرية والمواهب وسائل ولكنها ليست اعفاءات.

خاصة لا تحل إلا بمنهج خاص يوضع لها تبعا لطبيعة وقائعها والصعوبات التي تثيرها. بل إن المشاكل لا تضع نفسها. وفكرة السؤال تتطلب من العبقرية قدر ما يتطلب الجواب بحيث يكون في دعوتنا الخيال الخالق إلى العمل في اختراع المشاكل والمناهج- ما يمد من نفوذه ويفتح أمام نشاطه أبوابا من الممكنات لا حد لها. فليطمئن إذا رجالنا ذوو العبقرية، فلن نتركها بغير عمل.

يكفي المنهج أن يثبت ويحقق

ولكن هل تستحق الحقيقة التي نصل إليها من دراساتنا الأدبية ما يبذل في سبيلها من جهد؟ هذا شك يعرفه الكثيرون. وفي جواب مونتين ما يكفيني. وإذا لم نكن قد خلقنا على نحو يمكننا من معرفة الحقيقة فلا أقل من أن نبحث عنها. ولكن مهنة التحدث عن مؤلفات الغير لن يكون لها أي نبل إذا لم يسفر جهدنا عن قليل من الحقيقة نقدمه للغير إلى جانب ما نجده من لذة شخصية. والتعليم بالنسبة لأستاذ الأدب بنوع خاص لن يكون إلا دجلا أو نفاقًا إذا كان كل منا لا يدرس إلا أهواءه ومعتقداته. هناك جانب كبير من الأدب لا يمكن أن يدرس. فنحن لا نستطيع إلا أن نقول لتلاميذنا «اقرأوا وأحسوا. استجيبوا للمؤلف، نحن لا نريد أن نحل طرق انفعالنا محل طرقكم، لكننا نعلمكم ما هو مادة للعلم، أي مادة للتدريس. نحن نقدم إليكم كل هذه المجموعة من الحقائق التي -وإن تكن نسبية ناقصة- فهي محققة دقيقة: التاريخ وفقه اللغة وعلم الجمال وفن الأساليب وقواعد العروض- كل تلك الأفكار المرتبطة بالمعرفة الدقيقة والتي يمكن أن تكون واحدة في كل النفوس وبفضلها ستستطيعون إرهاف تأثراتكم وتصحيحها وإثرائها، بل سترون في عيون الكتب أكثر مما رأيتم وستكون نظرتكم أعمق. ونحن سنبصركم بكيفية الحصول على هذه المعرفة كما نعدكم للعمل على تنميتها إذا دفعكم الميل إلى ذلك، فإن لم يكن، فلا أقل من أنكم ستعرفون قيمتها وستستخدمونها دون حط من قدرها ولا إسراف في ذلك القدر».

ثم إنه لمن الواضح اليوم أن كل أولئك الذين حاولوا منذ قرن أن يعطوا الأفكار الأدبية شيئا من ثبات المعرفة العلمية لم يذهب عملهم سدى، بالرغم مما تورط فيه الكثيرون من ضلال وأوهام. فسان بيف وتين وبرونتير وكثيرون غيرهم من واضعي الأبحاث الخاصة ورسائل الدكتوراه[١] ومقالات المجلات النقدية والعلمية لم يضيعوا وقتهم عبثا. فأسس المعرفة الأدبية قد أخذت تثبت. كم من حياة كاتب قد نقبت ومن تاريخ قد حقق. وكم من مشاكل عن المصادر والتأثير والعروض... إلخ، قد حلت أو على الأقل قد وضحت. كما أن أصول التيارات الكبيرة في الأدب والإحساس والأساليب والأنواع وتكوين تلك التيارات واتجاهاتها قد وضحت على نحو أدق. ونحن لم ننته بعد من أي شيء، فالعمل لا يزال مستمرا. وفي كل عام يحقق الباحثون مواد أولية جديدة ويحررون قوائم جيدة يضعونها تحت تصرف مخترعي الأفكار بحيث لن يبقى عذر لذلك الجهل الكسول الذي يلوحون به كقرينة على المواهب[٢].

(١) لننظر إلى سلسلة الرسائل التي قدمت في الأدب الفرنسي منذ ثلاثين عاما فسوف نرى أنها تكون – كرسائل التاريخ والجغرافيا والآداب القديمة والأجنبية وفقه اللغة والفلسفة– مجموعة يحق للكلية الآداب بجامعة باريس أن تفخر بها. وفي اعتقادي أنه لا توجد في أي من بلاد العالم مجموعة تشبهها بما فيها من بحث متين ومن استخدام لذلك البحث في خلق الأفكار مع الحرص على فن الكتابة الادبية في التأليف وفي العبارة عن النتائج. وسنرى عندئذ في غير مشقة أنه قل أن احتفظت أحدى رسائل الأدب لزمن ما بشيء من قيمتها إذا لم تكن تطبيقا للمنهج الذي وضعته وأن بعضا من أولئك الذين يهاجمونه اليوم قد استطاعوا بفضله أن يصلوا إلى ما في كتبهم من غناء، وأن أكثر النفوس أشراقا ممن اعتقدوا أنهم ليسوا في حاجة إليه قد ظلوا متخلفين– من حيث غنى الأفكار وجدتها– عن بعض النفوس المتوسطة التي تعرف كيف تعمل.

(٢) أنا أصر على تأكيد ذلك. فنحن لا نصدف عن قراءة النصوص ولا عن تملك أفكارا وذوقا وأن نكون اذكياء، بل إننا ندعو إلى هذا فنطلب كل ما يمكن من الملكات التي ذكرتها فهي كلما ازدادت وفرة ازداد المنهج انتاجا. وكل مقاومة توجه إلينا مصدرها الكسل. نحن نطلب العمل وكلما ازدادت المواهب وجب أن يزداد العمل. وهناك مقاومات مصدرها الغرور. نريد أن نعمل عملا نافعا، أعني أن نبحث

ليس من شك في أننا لا نصل إلى أثبت النتائج إلا في أضيق المسائل. وأن اليقين كما قلنا يأخذ في التناقص كلما أخذ التعميم في التزايد. وهذه حقيقة تصدق على كل العلوم، ثم إنه لم يكن بد من أن نبدأ البيت من أساسه، وأخذت المعرفة الدقيقة تنمو وترتفع شيئا فشيئا حتى وصلت إلى أوسع المشاكل.

ها هي تحديدات خصائص الكتاب وها هي الآراء التي تتناول تكوين عيون الكتب وتأثيرها قد أخذت تتعين وتثبت. سنظل دائما نجهل أشياء في مونتين وبسكال، في بوسويه وروسو، في فولتير وشاتوبريان وفي كثير غيرهم. كما ستظل هناك متناقصات بنسبة ذلك المجهول. ومع ذلك فكل متتبع لحركة الدراسات الأدبية في السنوات الأخيرة لا يستطيع إلا أن يلاحظ أن ميدان الاختلافات قد أخذ يضيق وأن مجال العلم والمعرفة اليقينة قد أخذ يتسع حتى لم يعد للحرية مكان كبير، اللّهم إلا أن نستثني أولئك الذين يخفون جهلهم بأن يلعبوا لعبة الهواة المتعطلين أو يحتموا بالتعصب لمعتقداتهم. ولهذا لا نكون واهمين إذا تنبأنا بمجيء يوم يتفق فيه الناس على تعاريف عيون المؤلفات وموضوعاتها ومعانيها ولا يختلفون إلا في خيرها وشرها، أي في أوصافها العاطفية، ولكنهم فيما أظن سيختلفون دائما حول هذه الأوصاف.

الروح التاريخية أداة سلام

إن عددا من العاملين اليوم لا يهمهم إلا أن يروا الماضي كما كان. ولكن آخرين لا يستطيعون أن ينحوا ميولهم الشخصية تنحية تامة، وذلك إما لأنهم أحمى من الأولين طبعا، أو لأن موضوعاتهم حارة، ومع ذلك ينجزون كمؤرخين ونقاد أعمالا جيدة. وهناك مفكرون أحرار وبروتستانت وكاثوليك وأناس من كل الديانات يزداد عددهم يوما بعد يوم، يدركون أن لا بد للعمل في الأدب من نظام ومناهج

عن الحقيقة بدلا من أن نحاول ادهاش الناس. نريد أن نقف أنفسنا على تجلية موضوعنا لا أن نستخدمه في التماس الشهرة. ومن هنا يأتي الحنق.

دقيقة، وهم يأخذون أنفسهم باستخدامها، وإذا كانت كتاباتهم تحتفظ رغم ذلك بآثار من مشاعرهم الخاصة فإننا على الأقل نجد إلى جوار هذه الآثار معلومات موضوعية محققة، وفي طريقة عرضهم من الأمانة ما لا يصعب معه أن نميز في أغلب الأحيان بين ما يعتقدونه وما يدللون عليه.

وأخيرا نقول أن الروح التاريخية والمنهج النقدي أدوات سلام. وهذه نقطة أخرى تساهم بها مزايا النشاط العلمي، ذلك النشاط الذي يتضمن كما نعلم مبدأ الوحدة العقلية. فليس هناك علم قومي وإنما هناك علم إنساني. وكما أن العلم يحقق الوحدة العقلية في الإنسانية، فهو كذلك يحققها في الأمم المختلفة. وذلك لأنه إذا لم يكن هناك علم ألماني وعلم فرنسي بل هناك العلم إطلاقا، العلم الموحد المشترك بين كافة الأمم فكذلك ليس هناك علم حزبي، علم ملكي أو جمهوري، كاثوليكي أو اشتراكي. وكل الرجال الذين يشتركون في الروح العلمية في الأمة الواحدة يؤيدون بعملهم هذه الوحدة العقلية لوطنهم. وذلك لأنه في الخضوع لنظام عقلي واحد ما يربط بين الرجال مهما اختلفت أحزابهم أو دياناتهم. كما أن التسليم بالنتائج التي يؤدي إليها ذلك النظام خليق بأن يهيئ من الحقائق المكتسبة مجالا متينا يتلاقى فيه الرجال الذين يأتون من كل الآفاق. هذا وقبول قواعد المنهج كحكم مطلق في الخصومات من شأنه أن يجردها من مرارتها وأن يضع لها حدا. وهكذا نستطيع بفضله أن نتفاهم وأن ننفق وأن نتعاون، وذلك دون أن نتخلى عن مثلنا. الشخصية، وفي هذا ما يؤدي إلى التقدير والمحبة المتبادلين. وإن النقد التقريري، نقد الأهواء والشهوات- يفرق، أما التاريخ الأدبي فيجمع، كما يفعل العلم الذي يستوحي روحه. وبذلك يصبح وسيلة للتقريب بين المواطنين الذين يباعد بينهم كل ما عداه. ولهذا أستطيع أن أقول إننا إذا كنا لا نعمل للحقيقة وللإنسانية فحسب فإننا نعمل للوطن.

لانسون

أستاذ في السربون

علم اللسان

بقلم انطوان ماييه

الأستاذ في الكوليج دي فرانس

اللغة شيء مركب تتصل دراسته بعدة علوم: بعلم الطبيعة، لأن اللغة تتكون من أصوات، وبعلم وظائف الأعضاء لأن تلك الحركات وإعطاء الأصوات دلالتها – يرجع إلى حقائق نفسية. إن علم اللسان يستفيد من النتائج التي يصل إليها علم الأصوات وعلم وظائف الأعضاء وعلم النفس ، ولكنه ليس مجرد جمع للنتائج التي تقدمها تلك العلوم، وموضوعه الأصلي هو دراسة اللغة لا كظاهرة صوتية أو ظاهرة عضلية أو حسية تخضع للحركات أو للإدراك الحسي أو لفهم الأصوات الصادرة –ولكن كوسيلة للاتصال بين كائنات تجتمع في جماعات، أعني كظاهرة اجتماعية. إن علم اللسان Linguistique جزء من علم الاجتماع. واللغة البشرية – وهي وحدها موضع نظرنا هنا– تستند ككل ظاهرة اجتماعية – إلى سلسلة لا نهاية لها من وقائع الماضي. ومن ثم كان علم اللسان كغيره من العلوم الاجتماعية الأخرى علما تاريخيا على نحو ما. وهذا الموقف الذي يقفه علم اللسان في ملتقى علوم مختلفة يملي عليه مناهج خاصة.

الأصوات في اللغة

إذا لاحظنا حديث شخص يتكلم وأخذنا في تحليله، أمكننا أن نواجه الأمر من ناحيتين. فإما أن ندرس النطق الصوتي بصرف النظر عن المعنى الذي يحمله الحديث فتكون دراستنا متعلقة بعلم الأصوات العام Phonologie وإما أن ندرس ذلك

النطق كوظيفة للمعنى المعبر عنه، وهنا تدخل دراستنا باب النحو أو المعاجم: Grammaire ou Lexicolog e. إن الأصوات لا تهم الباح في علم اللسان إلا من حيث دلالتها على معنى، ومع ذلك فثمة مجال للنظر في أصوات اللغة كأصوات وبصرف النظر عن قيمة دلالتها، فالجملة التي نسمعها من لغة لا نفهمها تولد لأول وهلة إحساسا بشيء مستمر لا نميز منه أي عنصر يمكن فصله، ولكننا عند الفحص ندرك -حتى دون أن نفهم شيئا من المعنى المعبر عنه، أن في كل نطق لغوي سلسلة من المسافات تفصل بينها عناصر الانتقال. والواحدات المركبة التي تتكون على هذا النحو هي ما يسمى بالمقاطع، وتلك أول وحدة صوتية نجحنا في فصلها. وأقدم حروف الهجاء الصوتية كانت مقطعية. وعندما نمعن في الفحص نجد أن المقاطع تتكون من عناصر نلقاها بذاتها في المقاطع المختلفة. خذ لذلك مثلا قولنا «لقد حمل الأطفال عشاءهم، نجد أن تلك الجملة تتكون من المقاطع لَ، قدْ، ح، م للْ، أط، فا، لُ، عَ، شا، أ، همْ.(وذلك مع المحافظة على طريقة الكتابة المألوفة في حدود الممكن) ونجد أن المسافات الزمنية تكاد تكون متساوية في قد، لل، هم. وكذلك في ل، ح، م. كما تجد أن المقطعين ل، ل. يبتدئان باللام، والمقطعين أط، أ، يبتدئان بالهمزة(وهذه العناصر البسيطة هي ما نسميه أصوات اللغة: Phonèmes) وهذه قد ميزت منذ زمن بعيد. ولقد تناول الإغريق الكتابة المعروفة بالفينيقية وأحكموا رسم الحروف(الصائتة) Voyelles وأضافوها إلى الحروف الصامتة: Consonnes التي كان الفينيقيون قد سبقوا إلى رسمها مهملين الصائتة. وبذلك كون اليونان الرسم الهجائي وعنهم أخذته معظم الشعوب المتحضرة. وكان تحديد الأصوات -في الكتابة الفينيقية والإغريقية وفي الكتابات العديدة التي أخذت عنهما- الاكتشاف الأساسي في علم الأصوات، وذلك لأن الصوت اللغوي فيما يبدو هو الوحدة الأخيرة في علم الأصوات.

وليس معنى هذا أن الصوت اللغوي شيء موحد من ناحية السمع أو النطق، فمثلا في الجملة السابقة لو أخذنا اللام الأولى في المقطع لل لوجدناها تتطلب في

نطقها ثلاث مراحل متواليات: أولاها توقف اهتزاز الأحبال الصوتية بعد نطق الحرف الصائت في المقطع السابق م، تم التصاق أسلة اللسان بالنطع، وهذه هي المرحلة الأولى، وارتخاء جانبي المقدم اللسان مع تقوسه إلى أسفل واندفاع جانب من الهواء الذي يمر من هذين الجانبين المرتخيين، وهذه هي المرحلة الثانية، وأخيرا انفصال الأسلة عن النطع وفتح مجرى النطق، وهذه الأزمنة الثلاثة متميزة بعضها عن بعض ومن السهل إدراكها، إما بملاحظة حركات النطق العضلية ملاحظة مباشرة، وإما بطريقة ميكانيكية، وذلك بتسجيل موجات الهواء التي تنتج عن تلك الحركات.

ولكن في حديث الشخص موضع ملاحظتنا تتحد الأزمنة الثلاثة اتحادا لا انفصام له. بل إن هناك حالات لا يمكننا فيها أن نميز بين الصوت البسيط ومجموعة من الأصوات، فالحرف الصائت مثلا الذي يطول نطقنا له لا تستمر طبيعته هي هي. ونحن لا نواجه هنا مسألة الشدة(Intensité) أو الدرجة(Hauteur) التي ليست إلا عناصر ثانوية. وإنما نقصد إلى التغير الذي يطرأ على نوع الصوت نفسه(ensité) فإذا كان هذا التغير ممتدا قلنا بوجود صوت مزدوج Diphtongue ومع ذلك فليس هناك حد فاصل بين الصوت المزدوج(ao) في كلمة «يوم»(عامية) وبين الصوت البسيط «أ» عندما تليه(و) فتوجهه نحو نطقها.

ولتكون العلم الذي يدرس أصوات اللغة ومجموعات تلك الأصوات، وهو ما يسمى بعلم الأصوات Phonétique أو Phonologie- لدينا وسيلتان أولاهما الملاحظة العادية بواسطة الأذن والثانية التسجيل بالوسائل الميكانيكية. ولقد استطاعت الملاحظة بالأذن وحدها أن تنتهي إلى تكوين الكتابة الهجائية التي تحمل في نفسها نظرية صوتية كاملة. ولابد أن تكون تلك الملاحظات قد أدركت كل ما هو أساسي في اللغة ما دامت اللغات تنتقل بالسماع من جيل إلى جيل. والأذن لاريب قادرة على إدراك كل ما باللغة من عناصر، وذلك بصرف النظر عن الكتابة

التي تعتبر شيئا حديثا بعيدا عن أن يكون عام الاستعمال لدى الشعوب كافة، وهي بعد أداة ناقصة تهمل عددا لا حصر له من الفروق الدقيقة. وأما التسجيل الميكانيكي فله نوعان: فمن الممكن أن نسجل إما تموجات الهواء التي تولد النطق وإما حركات النطق ذاتها. ولقد استخدمت الطريقتان، ومع ذلك لم ينجحا بعد في دراسة كل الأصوات على نحو مرض. ومجموع تلك الوسائل يكون ما يسمى بعلم الأصوات التجريبِي Phonétiquss expenmental أو على الأصح علم الأصوات الميكانيكي Phonétique instrumental وذلك لما هو واضح من أن هذا العلم يكتفي بأن يسجل حركات النطق والأصوات الصادرة عنها دون أن يخضعها إلى تغيرات يمكن أن تسمى تجارب عظيمة، فهو يمكننا من أن نتجنب الأخطاء التي تقع فيها الملاحظة المباشرة، إما نتيجة لتراخي الانتباه بسبب العادة إذا كنا ندرس لغتنا التي ألفناها، وإما بسبب عدم الإلف إذا كنا ندرس لغة أجنبية. وهو يصل إلى درجة من الدقة لا تستطيع الأذن وحدها أن تصل إليها، وبخاصة عندما نريد تقدير(كم الأصوات) Quantité شدتها Hauteur..، كما أنه الطريقة الوحيدة لتحليل الأصوات وردها إلى عناصرها ردا يمكننا من تعريفها على نحو يجمع بين الدقة والموضوعية.

وبجمع النتائج التي لدينا عن نطق اللغات المختلفة القديمة والحديثة القريبة والبعيدة- نلاحظ أنه إذا كان النطق يختلف عند النظرة الأولى اختلافا كبيرا، فإن أصوات اللغات المعروفة كلها تنتظم في عدد محدود من الأنواع، وهي تتولد بعدد من الطرق قليلة الاختلاف من لغة إلى لغة. ففي كل اللغات هناك حروف صائتة وأخرى صامتة. وفي كل اللغات تكون الحروف الصائتة سلسلة يمتد أحد طرفيها من حرف فتحته أكبر ما تكون، يشبه إلى حد ما الحرف a في اللغة الفرنسية(الفتحة في اللغة العربية) والطرف الآخر ينتهي إلى حرف إغلاقه أكبر ما يكون يشبه إلى حد ما الحرف I أو u أو ou في الفرنسية(في العربية الياء في سين والواو في بوق) وفي كل اللغات تنقسم الحروف الصامتة إلى منفجرة Occlusives تتطلب وقفا تاما لمرور

الهواء الملفوظ، ومتمادة Continues تصطحب بحفيف الهواء في مجرى محصور ينتج عن تصفيق أعضاء النطق عند أحد المخارج. ومن بين المنفجرة نميز مثلا السنّية بأن الإغلاق يحدث بواسطة حافة اللسان الأمامية، والحلقية بواسطة حافته الخلفية وهكذا. وأما الأصوات ذات الطبيعة الخاصة كاللام الجانبية(النوع الأكثر انتشارا هو ذلك الذي ينطبق بإسناد طرف اللسان إلى النطع وبجانبي اللسان أو بإرخاء أحد الجانبين) فإنها موجودة في كل مكان وفي كافة الأزمنة. وإذا فهناك علم أصوات عام منهجه التقسيم. والوسائل المستخمة في ذلك العلم لا تختلف عن تلك التي تستعمل في العلوم الطبيعية والعضوية. وفي الحق إن علم الأصوات اللغوية ليس جزءًا من علم الأصوات الطبيعية ومن علم وظائف الأعضاء التي تستخدم في النطق. إنه مزيج من هذين العلمين مع فارق واحد هو اقتصاره على الأصوات التي لها دلالة.

اللفظة وعامل الصيغة

وأما إذا درسنا النطق اللغوي كوظيفة لمعنى يعبر عنه، فإن الموقف يتغير، وعندئذ لا نلقى قسما واحدا، بل قسمين متميزين. فهناك من ناحية العناصر التي تعبر عن الأشياء. وهناك من ناحية أخرى العلاقات التي تقوم بين العناصر المكونة للجملة. وتلك العلاقات يعبر عنها بواسطة الصيغ النحوية ومع إعطاء هذا الاصطلاح الأخير أوسع معانيه. وإذا فهناك دراسة المفردات، أعني المعاجم، تقابلها دراسة الصيغ أي النحو. ولتعيين كل ما يعتبر صيغة نحوية –وذلك بصرف النظر عن العناصر التي تميز المعنى الحقيقي لهذا الاصطلاح– استعمال كلمة «عامل الصيغة Morphème». وثمة فائدة في استعمال هذه الكلمة هي أنا لا توحي بالمعنى المجسم الضيق الذي علق بالاصطلاح «الصيغة النحوية».

واللفظة المفردة وعامل الصيغة دائما منفصلين في الكلام. ففي بعض اللغات التي تسمى لغات إعراب Langues flexionnelles نجد اللفظة وعامل الصيغة متحدين اتحادا وثيقا بحيث يكونان كُلاًّ لا يتجزأ إلا بالتحليل. فمثلا في قولنا باللاتينية: mors fabric «بالعربية موت الأب» أو قولنا: Mors Patris «موت الحداد» نجد في Patris «الأب» وفي feber «الحداد» عناصر تدل على معنى الأب ومعنى الحداد ومعها عناصر أخرى تدل على علاقة التبعية القائمة بين «الأب» و «الحداد» وبين «الموت». وهيئة عامل الصيغة تتوقف على اللفظة المفردة إلى حد ما، ففي المثل اللاتيني السابق نجد أن هذا العامل ليس واحدا في:fabri patris(وفي اللغة العربية نجد أن الجر يكون أحيانا بالكسرة وأحيانا بالفتحة أو غيرها) ومع ذلك فإنه رغم هذا التداخل الوثيق بين اللفظة المفردة وعامل الصيغة ورغم توقف أحدهما على الآخر -يجب أن نفصل في الدراسة بين هذين النوعين من الموضوعات.

وثمة خاصية مشتركة بين اللفظة وعامل الصيغة هي أنه ليس لوحدة كل منهما حتما حد صوتي، فالجملة التي تحتوي على عدة ألفاظ، وعدة عوامل -تترك عند السامع الذي لا يفهمها أثر النطق المستمر، ومن ثم نرى أولئك النفر من علماء اللسان الذين هم قبل كل شيء علماء أصوات -نرى أنهم ينكرون غالبا حقيقة اللفظة المفردة، وهم إلى حد ما مصيبون من وجهة النظر الصوتية. ولكن علم الأصوات ليس كل شيء في علم اللسان. واللفظة المفردة وعامل الصيغة كلاهما حقائق من حيث أنهما يعبران بالأصوات على نحو مستقل، الأول عن معنى والثاني عن وظيفة نحوية. اللفظة حقيقة بلغت من الثبات أن نرى الطفل الذي يتعلم الكلام يبتدئ أو يلوح أنه يبتدئ بألفاظ مفردة منفصلة. وكل الناس يعرفون أنه لكي نتمثل لغة أجنبية يجب أن نصل إلى أن نعزل في الجدل التي نسميها - اسم كل شيء.

وتعرف الكلمة بالعلاقة بين معنى ومجموعة من الظواهر، وذلك مع اعتبارنا للتغيرات التي يمكن أن تنتج عن الصيغ النحوية المختلفة.

واختلاف الصيغة النحوية يعقد التعريف دون أن يسلبه شيئا من دقته، فكلمة حصان لا يمكن أن تعرف ما لم نعلم أنه في بعض الأحوال تأخذ الصيغة أحصنة، وكلمة جميل كذلك، ما لم نعرف الصيغ جميلة وجميلان وجميلون وجميلات. وكلمة راح، ما لم نلاحظ التغييرات التي تطرأ عليها في قولنا يروح ورح... إلخ. وكذلك الأمر في اللغة اللاتينية فليست هناك كلمة pater(أب) وكلمة faber(حداد) وإنما هناك من ناحية المجموعة pater Patris Patre إلخ(الأبُ الأبِ ....إلخ.) ومن الناحية الأخرى fabro faber fabric ... إلخ(حدادْ حدادٍ ...إلخ).

وفي لغة البانتو: Bantcu ليست هناك كلمة: muntu(الرجل) بل مجموعة: مونتو(رجل) وبنتو: buntu(رجال) وهكذا في عدد كبير من الحالات. وإنه لمن الصعب أن نحدد هذه الوجوه في كل حالة وإن يكن مؤلفو المعاجم على خطأ في عدم قيامهم بذلك دائما على نحو كامل.

معاجمنا بعيدة عن الكمال

والجزء الآخر من تعريف اللفظة أعني ذلك الذي يتعلق بالمعنى جزء شاق. ولقد سخر الناس كثيرا من تعريفات معجم الأكاديمية، وهي غالبا تعريفات رديئة. ولكن من المستحيل أن نضع تعريفات جيدة وبخاصة فيما يتعلق بالألفاظ العامة في اللغة الدارجة. فالمعنى العامي اللصيق بكل من تلك الكلمات في العادة غامض، وهو على أي حال لا يحمل تعريفا دقيقا، بل يأبى ذلك التعري ف: وإنما الاصطلاحات الفنية هي التي تقبل التعاريف الدقيقة. ولكن لا قيمة لها إلا عند أرباب المهنة وهي عادة تخلو من كل معنى بالنسبة للأفراد العاديين الذين يسمونها، فإن كان لها معنى عندهم جاء معنى غامضا. والشيء الأساسي في اللغة هو الألفاظ

الدارجة التي لها قيمة تكاد تكون واحدة عند مجموعة الأفراد الذين يتكلمون لغة ما، ومن ثم فمؤلف المعجم الذي يحل تعريفات علمية محل التعريفات الغامضة التي تعطى عادة للكلمات غير الفنية المستعملة- يرتكب شر الأخطاء، إذ يعطي تلك الكلمات قيمة لا تصدق إلا عند بعض الأخصائيين. والذي يهم الباحث في علم اللسان ليس الحقيقة الموضوعية التي تلحق بالاسم، بل الفكرة الدارجة عن تلك الحقيقة. ومن الواجب أن نضيف أن ما يحدث عادة عندما ننطق أو نسمع كلمة ما- هو أن الخيال لا يدرك المعنى اللصيق بها، وأننا نكتفي بالذكرى الغامضة التي تثيرها تلك الكلمة. واللفظة بعد لا تحمل معنى عقليا فحسب، بل تحمل أيضا في الغالب لونا من الإحساس، فكلمة jardmet[1] «جنينة» ليست فقط حديقة صغيرة، ولكنها حديقة صغيرة لها في النفس حنو. وكلمة: Cnâteau «قصر» ليست فقط منزلا واسعا، بل يضاف إلى ذلك إحساس إعجاب نشعر به نحو مقر الأمراء. واللفظة كذلك قيمة اجتماعية، فعند بعض الطبقات التي تتكلم الفرنسية لا تستعمل لفظة: Gueule «بوز» إلا عند الكلام على الحيوانات ولا تقال عن كل الحيوانات[2] بينما تستعملها طبقات أخرى باستمرار في الكلام عن الإنسان. وأخيرا فإن اللفظة من اللغة الدارجة لا تعرف إلا بالنسبة لمجموعة الجمل التي تسمع فيها والتي من الممكن أن تستخدم فيها. ومن ثم فالمعجم لا يمكن أن ينزع إلى الدقة ما لم يحتو على أمثلة كثيرة. وكلما ازدادت تلك الأمثلة عددا وتنوعا ازداد المعجم قربا من الحقيقة. والرسم والكتابة الموسيقية والإحالة على شيء يعرفه القارئ يعرف الألفاظ غالبا خيرا مما تعرفها التفسيرات اللفظية الطويلة. وأما فيما يختص بالاصطلاحات الفنية فالمشكلة بسيطة، إذ تتعلق المسألة عادة بأشياء أو أعمال تحمل أو تتطلب تصويرا تخطيطيا، أو على الأقل تقبل تعريفات دقيقة. والمعاجم في هذه الناحية ناقصة نقصا

(١) قارن ذلك بتصغير التمليح في اللغة العربية.

(٢) يقال نوع خاص عن الكلاب.

مبينا، ولكن من الممكن تكميلها بالرجوع إلى القواميس الخاصة Lexiques أو الموسوعات الفنية.

ولقد فطنا منذ بضع سنين إلى ما يجب أن يتوفر في دراسة جيدة للألفاظ، ولكن المعاجم الموجودة -حتى أحدثها وخيرها- لا تحقق إلا جزءا يسيرا مما يجب أن يكون. وفي الحق إن الصعوبة شاسعة «وذلك لأن اللغة تلابس الواقع كله بواسطة الألفاظ بحيث، أن دراسة المفردات دراسة كاملة تكون بمثابة دراسة انعكاس الواقع كله في نفوس الأفراد المختلفين الذين يستعملون تلك المفردات ويكونون منها لغتهم، وهذا عمل لا يعرف حدودا.

الألفاظ منفصلة بعضها عن بعض، وذلك بحكم اتصالها بمظاهر الواقع المحسوس التي لا حصر لها. والمجموعات الاشتقاقية[١] للألفاظ محصورة في قليل من المفردات، بل إننا لنجد في داخل كل مجموعة أن لكل لفظ منها تقريبا استقلاله. فكلمة Chanter(يصلح للغناء) لم توجد إلا بفضل وجود الفعل chanter(يغني) ولكن كلمة: Chanteur(مغن) قد تم استقلالها عن الفعل Chanter). وكلمتا Chantre(مغن في الكنيسة- وعلى سبيل المجاز شاعر يغني أو طير يغرد) و Chanson(أغنية) لم نعد نحس تقريبا بأنهما يكونان جزءا من مجموعة Chantable[٢].

وأما عن الألفاظ التي تعبر عن معان يجاوز بعضها البعض فإنه من المهم أن نحدد قيمة كل منها، أي أن نضع على نحو ما معاجم للأفكار في كل لغة. ولكن جمع تلك الألفاظ بعضها إلى جانب بعض هو في أغلب الأحيان خارج عن دراسة اللغة،

---

١) Familles de mots.)

أن العلاقة بين «قاضي» و «القضاء والقدري» «وقضينا في الكتاب»

أن العلاقة بين «قاضي» و «القضاء» والقدر «وقضينا في الكتاب»

لم تعد تحس.

(٢) ؟؟؟؟؟؟

مستقل عن طرق الأداء فيها. ومن ثم فهو تحكمي، ثم إنه لا يحتمل غير تحديدات تقريبية. ومن ثم فالألفاظ لا تقبل أي تقسيم عقلي صرف. ودراسة المعجم تشمل عددا من الأدوات المستقلة مساويا لعدد الألفاظ، والنظام الوحيد الذي يمكن أن نوزعها تبعا له هو ذلك الذي يمكننا من العثور على الأشياء: نظام(فيشات المكاتب وهذا ما يعبر عنه ترتيب المعاجم ترتيبا هجائيا).

ولكن اللغة البشرية العادية لا تقف عند استعمال الألفاظ المفردة إذ تنتظم تلك الألفاظ مجموعات تختلف تبعا للمعنى الذي نريد العبارة عنه، وهي ما نسميه بالجمل. والكثير من الحيوانات الثديية والطيور قادرة على أن تفوه بعدد من الأصوات تفهمها الحيوانات التي من جنسها وتثير عندها حركات محددة، وتلك الحيوانات ذاتها تفهم أيضا أحيانا كثيرة ما يوجهه الإنسان إليها من أصوات وتطيع. وإنه لمن الممكن أن نقود حصانا دون أن نستخدم تقريبا أي شيء آخر سوى الصوت. ولكن كل كلمة -وذلك لأننا إزاء كلمات حقيقية- كل كلمة يفهمها الحيوان منفردة حتى ولو نطقناها في جملة. وأما جمع الكلمات في جمل فتلك خاصية الإنسان، ومن الواجب أن تؤلف تلك الجمل تبعا لطرق تحددها طبيعة كل لغة، وتلك الطرق هي ما سميناه سابقا بعوامل الصيغة.

علم الصيغ وعلم النظم

وعوامل الصيغة يمكن أن تكون إما صوتا خاصا وإما نظما محددا للكلمات. وهاتان الوسيلتان مختلفتان من ناحية الشكل.

ونحن نسمي دراسة النوع الأول بعلم الصيغ Morphologie والنوع الثاني بعلم النظم(التراكيب): Syntaxe ولكنهما في النهاية يؤديان نفس الخدمات. ومن ثم كان هناك مجال لجمعهما في باب واحد من علم اللسان هو باب النحو Grammare وبتعبير أدق علم الصيغ. خذ لذلك مثلا الجمل الفرنسية:

(بيير يضرب بول) Pierre frappe Paul(بول يضرب بيير) Paul frappe Pierre والجمل اللاتينية المقابلة Petrus faulum Ceadit(بطرس بولس يضرب) أو إذا أردت Paulum Petrus Cadit بولس بطرس يضربه، أو Paulum Caedit Petrus بولس يضربه بطرس، أو Petrus Caed,t . Paulum بطرس يضرب بولس و Paulus Petrum Caedit بولس بطرس يضرب(مع الحرية في ترتيب الألفاظ على نفس النحو الذي رأيناه في الحالة السابقة)، فالفرق بين الفاعل والمفعول الذي ندل عليه في الفرنسية بالترتيب الخاص بكل من الألفاظ الثلاث في الجملة يعبر عنه في اللاتينية بالاختلاف في تغيير أواخر الكلمات من s إلى m في الكلمتين Paulus و Paulum ثم Petrum, Petrus(في اللغة العربية بتغيير الإعراب من رفع إلى نصب) وإنه لمن الممكن أن تجتمع الوسيلتان، فالألماني عادة يقول: Low Sicht den Hassen(الأسد يرى الأرنب البري) Lowen der Hasse sicht den الأرنب البري يرى الأسد) مع ترتيب الألفاظ ترتيبا ثابتا تقريبا مضافا إلى علامة صوتية تميز الفاعل من المفعول. وليس ثمة وسائل يملكها علم الصيغ غير الوسيلتين اللتين ذكرناهما.

والتعبير بصوت خاص يمكن أن يتخذ صيغا كثيرة التفرع، فأحيانا يتكون من عنصر صوتي له بعض الطول وبعض الاستقلال بحيث يمكن أن نعتبره كلمة متميزة إذا كان له معنى متميز. وذلك مثل de في قولنا بالفرنسية: le livre de Pierre «كتاب بيير»(وهنا نرى ترتيب الألفاظ المحدد يعزز مدلول عامل الصيغة مع ذلك العامل الذي تسميه كتب النحو الفرنسية تسمية غير موفقة بحرف الجر: Preposition وأحيانا أخرى يكون عبارة عن تغيير داخلي في الكلمة كما هو الحال في قولنا باللاتينية: liber Pétri «كتاب بطرس». وذلك التغيير يتناول بوجه خاص أول الكلمة أو آخرها وإن لم يكن مقصورا على هذين الموضعين، إذ نراه أحيانا كثيرة يدخل في حشو الكلمة. فكلمة «أب» لها في اللغة الألمانية صيغتان أولاهما Vater للعبارة عن المفرد والأخرى: Vater للعبارة عن الجمع. ومعنى هذا هو أن عامل الصيغة يتكون من تغيير في نوع الحرف الصائت في المقطع الأول الذي هو a في

المفرد و e(التي تكتب ä) في الجمع. وعامل الصيغة الذي يتكون من عنصر صوتي يمكن أن يكون كلا واحدا مع الكلمة التي يحل عليها فيكون هذا إعرابا flexion كما يمكن أن يلحق مجرد إلحاق باللفظة دون أن يتحد معها اتحادا وثيقا، ويكون هذا إلصاقا agglutination والفارق بين النوعين هروب وهو بعد أمر نسب.

وإذا فعندما نميز بين علم الصيغ وعلم النظم جاعلين موضوع أحدهما صيغ الألفاظ، وموضوع الآخر بناء الجمل، يكون تمييزنا مصطنعا لا يمكن أن نتابعه في التفاصيل. ولكم من مرة يميزون فيها بين علم الصيغ morphologie باعتباره العلم الذي يدرس بناء الصيغ النحوية –وعلم النظم: syntaxe باعتباره ذلك الذي يتناول وظيفة تلك الصيغ. وهذا تمييزا أحمق. ثم إن ما يعتبر في لغة ما داخلا في علم الصيغ كثيرا ما يكون في لغة أخرى من موضوعات علم النظم، ومن ذلك أن وظيفة الإعراب في اللغة اللاتينية عند قولنا Paulus caedit Petrum هي نفس الوظيفة التي يؤديها ترتيب الكلمات في اللغة الفرنسية عند قولنا Paul frappe Pierre

وعوامل الصيغة، عندما تكون قواعد لموضع الكلمات المختلفة، لا تستخدم كما نتوقع إلا في بناء الجملة. ولكن العوامل التي تتميز بأصوات، فيعطيها استقلالها الصوتي قيمة ذاتية– يمكن أن يكون لها– علاوة على وظيفتها في بناء الجملة– معنى محسوس. وللألفاظ غالبا صيغ مختلفة حسبما تدل عليه من شيء مفرد أو أشياء متعددة. فالأعداد مثلا تكوّن مقولة نحوية نجد آثارها في عدد جم من اللغات. وكثيرا ما يكون للألفاظ التي تعبر عن الحدث صيغ مختلفة حسبما يكون الحدث حاضرا أو يكون ماضيا تاما أو غير تام، حتى ليسمي الألمان الفعل Zeitwort أي الكلمة التي تدل على الزمن، وليس من بين تلك المقولات المحسوسة catégories concretes ما هو عالمي تماما. فإحدى المقولات التي تحتل مكانا أساسيا في لغة ما، نكاد لا نجد لها وجودا في لغة أخرى أو لا نجد لها إلا وجودا محدودا. وفي لغة كاللغة الصينية نجد أن كل المقولات ذات القيمة المحسوسة مجهولة تقريبا، ومع

ذلك صلحت تلك اللغة لأن تستخدم كأداة لحضارة كبيرة. ولزمن طويل كانت إحدى غلطات النحويين الكبيرة هي محاولة العثور في كل اللغات على نفس المقولات أو ما يقابلها، ولقد دلت التجربة في هذا الصدد على أن التفاوت كبير.

ومع ذلك فإنه رغم اختلاف المقولات النحوية اختلافا شديدا نجد أنه من الممكن أن نجمعها في أقسام تشبه تلك التي تجتمع فيها الأصوات المختلفة. وبذلك يصبح تقسيم الجمل إلى أنواع هو الآخر ممكنا. بل لقد ابتدأنا نلمح كيف أننا عندما نجد في لغة ما طريقة ما من طرق الأداء، نتوقع أن يتبعها حتما غيرها من نوعها. فمثلا عندما تستخدم لغة ما عوامل صيغة مستقلة توضع في آخر الكلمة أو في أولها- نجد في تلك اللغة ذاتها اتجاها نحو وضع الألفاظ التي تتعلق بتلك الصيغ على نفس النحو أي قبلها أو بعدها.

ووجود إعراب غني بالحالات بحيث يكفي للعبارة عما هو ضروري لبناء الجملة -يعفي من الاعتماد على قواعد الترتيب. وعلى العكس من ذلك يجب أن تكون هناك قواعد دقيقة لترتيب الكلمات عندما لا يوجد أي عنصر من عناصر الإعراب، كما هو الحال في اللغة الصينية، أو عندما لا يوجد إلا عدد محدود، كما هو الحال في الفرنسية. فإنه وإن تكن قواعد الترتيب ليست واحدة في كل اللغات إلا أننا نلاحظ أنها تخضع لاتجاهات مسيطرة تتشابه في اللغات المختلفة. وبالاختصار فإنه توجد مبادئ لعلم الصيغ العام الذي لم يوضع بعد والذي لم تعد أن لمحنا خطوطه العامة، وإن كان من الممكن أن يتكون.

بقي أن نحدد كيف نستطيع في مجموعة من الألفاظ اللغوية من لغة واحدة أن نصل إلى الفصل بين الألفاظ المفردة من جهة وبين عوامل الصيغة من الجهة الأخرى. وذلك طبعا بفرض أن تلك اللغة معروفة منها مفهومة لنا. وللوصول إلى ذلك نلاحظ العناصر التي يمكن أن يحل بعضا محل بعض في الجمل المتشابهة البناء، خذ لذلك جملا معروفة المعنى مثل «لقد بعت حصانا J'ai vendu un boeuf»،(لقد

بعت حمارا) J'ai vendu un âne(لقد بعت ثورا) J'ai vendu un boeuf الخ.(لقد شرب الحصان) Les ânes ont bu(لقد شرب الحمار) L'âne a bu(لقد شرب الثور) Le boeuf a bu الخ.(لقد بعت أحصنة) J'ai vendu ??? chevaux(لقد بعت حميرا) J'ai vendu des ânes(لقد بعت ثيرانا) J'ai vendu desboeufs الخ.(لقد شربت الأحصنة) Les chevaux ont bu(لقد شربت الحمير) Les ânes aot bu(لقد شربت الثيران) Les bosufs ont bu الخ. نجد أننا قد عبرنا عن الكائنات المقصودة في هذه الجمل على التناوب cheval chevaux حصان وأحصنة ânes, âns(نطقها واحد وإن زادت في الجم كتابة لا نطقا) حمار وحمير boeuf. Bosufs ثور وثيران(الf ناطقة في المفرد، أما في الجمع ف fs صامتة) وأما الأجزاء له الأخرى من الجملة فقد ظلت كما هي. وإن لدينا هنا أسماء الحيوانات، ونحن نلاحظ أن اسمين من أسمائها قد أخذا صيغ خاصة تبعا لتعبيرها عن مفرد أو جمع. وعلى هذا النحو حددنا ثلاثة ألفاظ كما حددنا صيغا نحوية وبمقارنة هاتين السلسلتين من الجمل يسهل أن نلاحظ أن اسم الشيء الذي يقع عليه الحدث يوضع في الفرنسية بعد الكلمة التي تدل على ذلك الحدث. وبالعكس نجد أن اسم فاعل الحدث يوضع قبل الكلمة التي تدل على ذلك الحدث، وتلك إحدى قواعد الترتيب الأساسية في اللغة الفرنسية. ولكي نحدد الكلمات التي تدل على الحدث يكفي أن نغير من صيغها هي الأخرى، نقول مثلا: Tu vendras un cheval(ستبيع حصانا) Ils vendalent un cheval(كانوا يبيعون حصانا) Vends un cheval(بع حصانا) إلخ. وبذلك نحدد كلمة متعددة الصيغ je vends(أبيع) je vendia(كنت أبيع) j' ai vendu(لقد بعت)، vendre(أن يبيع) الخ، ولكي نحدد عوامل الصيغة نغير من الكلمات، فنحصل على: Il vendait un cheval(كان يبيع حصانا) Le cheval buvait(كان الحصان يشرب) Il almait cela(كان يحب هذا)، وبذلك نحصل على عامل الصيغة «ait» الذي تتحدد قيمته ووظيفته بملاحظة العوامل الأخرى التي تحل محله. وعندما يكون الأمر متعلقا بلغة لم يوضع نحوها بعد ولا أحصيت مفرداتها تبدو هذه الطريقة –مهما بسطناها– بطيئة

مضنية، ولكننا في الحق لا نملك غيرها. وذلك لأن من الواضح أننا لن نحصل على شيء بأن نسأل مباشرة الشخص الذي يتكلم اللغة. والنحو والمفردات لا يستخرجان إلا من الجمل المركبة. والجملة وحدها هي الحقيقة المحسوسة التي ينصرف إليها جهد الباحث في علم اللسان. ولكنها حقيقة عابرة، إذ أنها بحكم طبيعتها لا تتكرر على نفس النسق. والصوت والكلمة عامل الصيغة هي التي تكون أنواعا محددة، وذلك لأنها تتردد في صورة شبه ثابتة في عدد من الجمل لا حد له.

ونلخص ما مضى في أن التحليل اللغوي ينتهي بنا إلى التمييز بين ثلاثة أنواع من العناصر. الأصوات، وتلك عناصر علم الأصوات، والمفردات، وتلك عناصر المعاجم، وعوامل الصيغة، وتلك عناصر النحو بمعناه الدقيق.

ولكل من هذه الأنواع الثلاثة في علم اللغات وسائله كما أن لكل منها موضوعه. وإنه لوضع شاذ يتميز به علم اللسان، إذ نراه يعمل باستمرار في عناصر ثلاثة مختلفة، ومع ذلك فهي شديدة الاتصال بعضها ببعض حتى ليمكن اعتبارها دراسة لشيء واحد من جهات ثلاث، وذلك الشيء هو اللفظ الصوتي مستعملا في الحديث، ومع ذلك فإن صعوبات المنهج اللغوي لا تنتهي عند تعرفنا على هذه الأنواع الثلاثة التي هي الواحدات الأساسية في اللغة، ونعني بها الصوت واللفظة المفردة وعامل الصيغة.

-٢-

ومن واجب الباحث في علم اللسان أن يواجه -علاوة على العناصر التي تكون اللغة البشرية- نوعا آخر من الوحدات، ونعني به اللغات المختلفة التي تعتبر بالنسبة إليه موضوعات متميزة للدرس. وهنا تظهر الطبيعة الاجتماعية لحقائق اللغة.

في وسط اجتماعي متجانس السكان نجد عادة أن للغة شيئا من الوحدة، بل إنه لشرط أساسي لوجود اللغة أن يحرص من يتكلمونها على استخدام نفس الوسائل للتعبير. وهذا ما يدركه أفراد كل جماعة محددة. فالخروج عن جادة اللغة يثير من يسمعونها ويعرض الخارج إلى السخرية على الأقل. وإذا فهناك بالنسبة لكل جماعة جادة لغوية محددة يحميها المجموع برد فعله، هذه الجادة هو ما يمكن أن نسميه لغة. وعالم اللغة لابد له من أن يحدد ما تتكون منه تلك الجادة ليرى إلى أي حد يقترب منها من يتكلمها وإلى أي مدى يمتد سلطان كل لغة.

اللغوة المحلية

وحدة اللغة تحكمها وحدة الجماعة. وكل جماعة موحدة متجانسة تسعي لأن يكون لها أيضا لغة موحدة متجانسة، وكل قسم في تلك الجماعة ينزع إلى أن تكون له لغة خاصة في حدود ما يتمتع به من استقلال. وهذا المبدأ مع ذلك لا يسجل إلا الممكنات، ولكنه لا يسمح بتوقيع ما يحدث في كل حالة خاصة.

لقد أظهرت التجربة أنه كلما وجدت مجموعات محلية اتجه أفرادها إلى أن تكون لهم «لغوات» متميزة. والرجال المتجاورون هم بحكم الطبيعة أولئك الذين يتكلمون على نحو واحد، وإذا «فاللغوة الإقليمية» تكون وحدة أولية لابد للباحث في علم اللسان من النظر فيها.

ولكن هذه الظاهرة ليست مطلقة، فالاختلاف في عناصر السكان قد يؤدي إلى اختلاف في لغتهم ولو كانوا يسكنون مكانا واحدا. وهذا ما يحدث بوجه خاص في تلك الأمكنة التي يتجاوز فيها جنسان مختلفان دون أن يمتزجا، كاليهود والبولونيين في بولونيا، وكالأجناس المختلفة في بلاد المشرق والقوقاز. وإنه لمن الممكن أن نجد في مكان واحد من بلاد الإمبراطورية العثمانية القديمة مسلمين يتكلمون اللغة التركية، وإغريقيا يتكلمون الإغريقية، وأرمن يتكلمون الأرمنية، ويهودا يتكلمون

لغة يهودية إسبانية، وكل ذلك دون أن نتكلم عن الجاليات الأجنبة التي تستخدم لغاتها القومية. وفي الجزائر أو تلمسان نجد أن العربية التي يتكلمها اليهود ليست بعينها تلك التي يتكلمها المسلمون، وإنه لمن الممكن أن يولد التفاوت الاجتماعي بين الطبقات آثارا مشابهة لما ذكرنا رغم تجانس الوسط إلى حد ما.

ففي إحدى الجهات الفرنسية مثلا تختلف اللغة حسبما يكون من يستعملها من طبقة البورجوازية الغنية التي تملك ثقافة عالية وتتكلم في كل مكان اللغة الفرنسية العامة، وإن تكن هناك عادة خصائص إقليمية وبخاصة في النطق ومفردات اللغة، أو يكون من الريفيين -فلاحين وعمالا- الذين يتكلمون إلى حد بعيد لغوتهم المحلية Patois Local ولكل مهنة أو حرفة خصائصها اللغوية. ونحن نعلم لغات المهن والمدارس المختلفة واللصوص ....إلخ. وتلك اللغات الجزئية لا تختلف عادة عن لغة الإقليم العامة إلا في مفرداتها، وأما النطق والصيغ النحوية فلا تتميز بخصائص ذاتية. وأخيرا هناك لغات خاصة ببعض الوظائف. فالرجل الذي يؤدي الطقوس الدينية والذي انضم إلى طائفة رجال الدين لا يمكن أن يتحدث باللغة العادية. ومن ثم وجدت اللغات الدينية. وعند المتدينين المحدثين، حيث لم يعد للدين وظيفة خاصة ولا محل متميز في الحياة الجارية، لم تعد للغات الدينية إلا أهمية ثانوية. وأما عند الشعوب البدائية الحضارة، حيث يتدخل الدين في حياتهم في كل حين، فإن لتلك اللغة مكانا كبيرا.

وعبارة لغوة محلية إذا في حاجة إلى أن تحدد بذكر الجماعة التي تتكلمها. ففي أوروبا الغربية يطلق هذا اللفظ على طبقات من السكان فقيرة إلى حد ما ضعيفة الحظ من الثقافة. وبمجرد أن يبتدئ السكان في الإثراء وفي التثقف يأخذون غالبا في هجر لغوتهم المحلية وتبدأ لغات عامة في التكون والانتشار في أقاليم واسعة. وتلك هي اللغات الإنجليزية والألمانية والفرنسية مثلا.

وحتى في اللغة الأكثر شيوعا وأكثر توحيدا وبعدا عن اختلاف الأجناس وعن اللغات الخاصة، نجد نوعا من التفاوت لا يمكن إهماله، وهو ذلك الذي ينشأ عن اختلاف السن بين الأفراد الذين يتكلمون تلك اللغة. ولسنا نعني بذلك الخصائص التي تتميز بها لغة الأطفال عندما لا يكون تعلمهم للكلام قد انتهى، أو لغة الشيوخ الذين تتغير بحكم السن أعضاء النطق عندهم – لسنا نعني شيئا من هذا، وإنما نشير إلى أن كل جيل يأتي بتجديدات، وأن الأشخاص العاديين عندما تتفاوت أسنانهم يتبع ذلك تفاوت ملحوظ في لغتهم.

اللهجة واللغة العامة

وفي مقابلة اللغوة المحلية، نجد نوعين من الوحدات الأكثر انتشارا؛ هما اللهجة، واللغة العامة dialecte et langue commune ومعنى اللهجة دقيق مختلف فيه. ونحن لا نريد أن ندخل هنا في تفاصيل المناقشة ولكننا نكتفي بتقرير المبدأ العام. فسكان الإقليم الواحد الذين يتكلمون عدة لغوات ومع ذلك يتفاهمون فيما بينهم يمكن أن يقال أنهم يتكلمون لغة واحدة. ومن الممكن أن نتوسع في هذه الفكرة فنقول إن الرجل من «نورماندیا» والرجل من «الفرنش كونتيه» لا يفهم كل منهما لغوة الآخر. ولكننا عندما نجوب الأماكن التي تقع بين نورماندیا والفرنش كونتيه نجد سلسلة مستمرة من اللغوات يفهم أصحاب كل منها جيرانهم المباشرين، وليس ثمة نقطة يمكن أن نتخذها حدًّا فاصلا، وكذلك الرجل من برن Berne والرجل من سيليزيا لا يتفاهمان ولكننا نمر من لغوات برن إلى لغوات سيليزيا بسلسلة من الانتقالات. وهذه الانتقالات قد تكون غير محسوسة في الأقاليم الواسعة، وعلى العكس من ذلك قد تكون فجائية إلى حد ما. وكلما كانت الفروق بين تلك اللغوات عديدة وكانت في بقعة محدودة، كنا إزاء حدٍّ من حدود اللهجات. ولكن حدود الخصائص المختلفة التي تتميز بها اللغوات بعضها عن بعض لا تقع مع حدود تلك اللغوات عادة، ولهذا فالحد بين لهجتين لا يقيمه خط، بل شريط من

الأرض يتفاوت ضيقا وسعة. وفي مثل هذه الحالات تعتبر كل تلك اللغوات المختلة أجزاء من لغة واحدة كالفرنسية والألمانية، وإن لم يكن من الضروري أن يفهم كل الأشخاص الذين يتكلمونها بعضهم بعضا. فاللغة بهذا المعنى الواسع تضم وحدات لها خصائص يميزها من يتكلمونها. وهذه الوحدات هي ما يسمى باللهجات. وبديهي أن وجود هذه الوحدات يفسر بوجود علاقات مطردة بين الرجال الذين يستخدمون اللغوات التي تجتمع في كل من تلك الوحدات. ففكرة اللهجة فكرة غامضة كما نرى بينما فكرة اللغوة محدودة إلى حدٍّ ما، وذلك بتحديد المجموعة الاجتماعية التي تستخدمها وإقصاء كل ما هو دخيل على تلك المجموعة.

وفكرة اللغة العامة ليست أقل تحديدا من ذلك، فكل إقليم كبير يتعهد سكانه – فيما بينهم– علاقات عديدة مضطردة ويعتبرون أنهم يكونوا مجموعة متحدة، إقليم كهذا ينزع إلى أن تكون له لغة موحدة حتى ولو تفاوتت لغواته تفاوتا كبيرا. وعلى هذا النحو تتكون لغة عامة هي في الغالب اللغة الرسمية للمجموعة، وهي التي تستخدم في مظاهر الحياة الجماعية وفي العلاقات بين البلدان المختلفة. وليس للغة عامة كهذه من الوحدة ما للغة المحلية. وذلك لأن الأسباب التي تولد التفاوت في اللغوات نراها وقد تضخمت في اللغات العامة، وبخاصة إذا ذكرنا أنه في داخل كل مجموعة تتكلم لغة عامة نجد مجموعات صغيرة لكل منها خصائصها اللغوية.

ففي المدن الأوروبية نجد فروقا محسوسة وأحيانا فروقا قوية تبعا للمراكز الاجتماعية وللمهن وللمجموعات العارضة(مدارس، معسكرات.. إلخ). وموقف الأفراد يمكن أن يتعقد. فالشخص الواحد قد يضطر إلى أن يتكلم على نحو يختلف باختلاف من يوجه إليه الحديث. ثم إن اللغة العامة بحكم تعريفها ذاته تمتد إلى إقليم واسع توجد فيه عادة أو قد وجدت في الماضي لغوات متميزة. وبعض من عناصر تلك اللغوات يؤثر في اللغة العامة بحيث تأخذ تلك اللغة في كل مكان لونا خاصا. فاللغة الفرنسية العامة ليست واحدة في المقاطعات الفرنسية المختلفة.

واللغة الانكليزية ليست هي هي في لندن وإيدنبره، في نيويورك وملبورن. ولقد يحدث أن يحتفظ بطرق النطق المحلية، أو على الأقل الإقليمية، احتفاظا شبه تام مع استعمال مفردات واحدة وقواعد نحوية واحدة. ولا تزال اللغة الألمانية العامة حتى اليوم تنطق نطقا متباينا تبعا للأقاليم التي تستخدم فيها. ولكي نكتب لغة عامة على نحو دقيق يجب أن نحدد النقط التي يوجد فيها تفاوت مشروع. وتحديد الإباحات المقبولة يكون أو يجب أن يكون جزءا من وصفنا للغة.

بين اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة

وكل اللغات العامة التي يستطيع الباحث في علم اللسان أن يلاحظها لغات لها صيغة مكتوبة. ومعظم الاختلافات في النطق التي تتميز بها الجهات المختلفة والطبقات الاجتماعية المتباينة لا تظهر في الكتابة، فالحرف في اللغة الفرنسية ينطق بطرق مختلفة تبعا للأشخاص الذين ينطقونه. وإذا فلهذا الرسم قيمة نوعية ولكنه لا يعبر عن المفارقات.

وفي اللغة المكتوبة تميل الاختلافات إلى الاختفاء مع أن تلك اللغة هي التي تحمل الصيغة العامة على أتم وجه. إن اللغة المكتوبة الثابتة بطبيعتها تؤدي إلى تثبيت اللغة العامة وتعمل فيها كعنصر محافظة.

واللغة المكتوبة تتميز عن اللغة المنطوقة بعدد من الخصائص، وذلك طبعا بصرف النظر عن الخصائص المحلية والإقليمية التي تهملها الكتابة، إما لعدم دقتها أو قصدا إلى ذلك الإهمال. وخصائص اللغة المكتوبة التي نشير إليها هي المحافظة على الاستعمالات القديمة والتخلف عن مجاراة اللغة المنطوقة، هذا من جهة. ومن الجهة الأخرى فإنه لما كانت الكتابة لا تملك ما يملكه المتكلمون من مناسبة وحركات ونغمة في الصوت توضح الكلام الملفوظ، فإنه لابد لها من أن تستخدم في دقة قواعد النحو ومفردات اللغة استخداما محكما، وإلا جاءت غامضة غير مفهومة.

ومن ثم فاللغة المكتوبة توضح الصيغ النحوية كما توضح قيم المفردات. وهي من هذه الناحية عظيمة القيمة بالنسبة للباحث في علم اللسان. وتظهر قيمتها عندما تحاول وصف لغة لا كتابة لها. ولكننا مع ذلك نكون فكرة خاطئة عن لغة ملفوظة عندما نحكم عليها بصيغتها المكتوبة فقط. والشخص الذي اعتاد الكتابة تأخذه الدهشة عندما يطلع على الأقوال التي تفوه بها في محادثة عادية أو في خطبة مرتجلة إذا دونت تلك الأقوال بالاختزال.

وفضلا عن ذلك نلاحظ أن اللغة المكتوبة كثيرا ما تكون لغة خاصة لا علاقة لها باللغة المنطوقة، وذلك بسبب الملابسات التي تحدثنا عنها سابقا، وثم لأن تلك اللغة المكتوبة قد تكون لغة دينية أو لغة أجنبية أو شبه أجنبية.

ومن ثم فالدراسة اللغوية دراسة شديدة التعقد والتنوع. وهناك بون شاسع بين بساطة القواعد النحوية بساطة نسبية- أعني تلك القواعد التي تصف اللغات العامة- وبين تنوع الحقائق اللغوية الذي أشرنا إليه فيما سبق. وعلماء اللسان أنفسهم كثيرا ما ينسون ذلك.

إنه لمن المستحيل أن ندخل هنا في فحص الصعوبات التي نلقاها عندما نريد أن نحدد الظواهر على وجه دقيق، فإذا كان الأمر يتعلق بلغة محلية نجد أن الأشخاص الذين يستخدمونها محرومون عادة من كل ثقافة لغوية لازمة لوصفها. وأما الأجانب ففضلا عن أنهم يفهمونها فهما غير كامل مع تفاوتهم في ذلك، فإنهم يجدون مشقة في تمييز الأشخاص الذين يتكلمونها على نحو عادي. بل إنهم عندما يعثرون على هؤلاء الأشخاص لا يستطيعون بسهولة أن يأخذوا عنهم المعلومات اللازمة، وذلك لأن هؤلاء الأشخاص أنفسهم لا يعون على وجه دقيق الطريقة التي يتكلمون بها. بل إن مجرد محادثة شخص يتكلم لغوة ما لشخص آخر لا يتكلم نفس هذه اللغوة عادة- ليكفي لإلقاء الاضطراب في استعمال تلك اللغوة والحيدة بها عن الدقة. وعرض النتائج في ذاته صعب؛ لأننا إذا قدمناه عن اللغة نفسها جاء مسرف الطول.

فالوصف الكامل للغوات مقاطعة ما سيكون من الضخامة بحيث لا يستطيع أحد أن يستخدمه. وإذا اتخذنا أساسا لذلك العرض المقارنة بلهجة أخرى أو بلغة عامة ما، جاء فاسدا في مبدئه. ونحن لا نجد نفس تلك الصعوبة بالنسبة للغات العامة، وذلك لأن وجودها ذاته يفترض أن قواعدها قد وضعت إلى حد ما وإن كنا نجد أنفسنا عندئذ أمام مواضعات مصطنعة بعض الشيء، بحيث لا تعطي فكرة دقيقة عن طريقة تطور اللغة تطورًا يتم دون وعي ممن يتكلمونها. واللغات المكتوبة هي أسهل اللغات دراسة، ولكننا قد رأينا إلى أي حد لا يجوز لنا أن نعتقد أن اللغة المكتوبة تطابق اللغة المنطوقة فعلا.

لغة النصوص

وفيما يختص باللغة القديمة لا نملك إلا نصوصا مكتوبة ومن ثم وجب ألا ننسى قط أنه لا يجوز أن ندرسها كما لو كانت لدينا اللغة المنطوقة إلا أننا رغم هذه الحقيقة نجد أن مؤرخ اللغة في موقف خير من موقف المؤرخين العاديين، وذلك لأن الشهود الذين يدونون الحوادث تكون لهم فيها عادة مصلحة ومن ثم تتطرق الأغراض إلى ما يدونون. وهم قد يقصدون إلى إحداث أثر ما فيشوهون الحوادث ثم إن الوقائع التي لا تعرض لذاتها لا تذكر إلا مجزأة أو تلميحا. وعلى العكس من ذلك النصوص التي يستخدمها علماء اللسان، فإنها قد كتبت لتفهم وهي تمثل -إلا في الشاذ- نماذج من اللغة التي كان يكتبها أصحاب تلك النصوص. وإذا كان محررها قد كتبها ليخدع القارئ عن وقائع بعينها فإنه مع ذلك قد استخدم اللغة دون غرض خاص فيما يختص بتلك اللغة. والنص -ما دام طويلا طولا كافيا- يعطي فكرة تامة عن بنية اللغة المستعملة. وإذا فتاريخ اللغة يعمل بشواهد يمكن للمؤرخين العاديين أن يحسدوه على ما فيها من أمانة وإخلاص. وعلى العكس من ذلك إذا كانت النصوص المستعملة لم تحفظ في محفوظات أو على آثار معاصرة لتحريرها، فإن واجب الباحث في علم اللسان أن يحذر فوق حذر المؤرخين. وذلك

لأن لغة النصوص كثيرا ما يغيرها النساخ والناشرون تبعا لتغير اللغة الملفوظة والمكتوبة، وبخاصة في الأزمنة التي تلي تحريرها مباشرة. ومن ثم كان من واجب الباحث في علم اللسان أن يطبق في دقة قواعد النقد التاريخي على كل نص قد مر بوسائط لاحقة لتحريره الأول.

وأيًّا ما يكون الأمر فإن الشواهد لا قيمة لها في أغلب الأحيان إلا بالنسبة للغة المكتوبة. فنحن لا نستطيع حتى في أكثر الحالات مواتاة- أن نكون عن نطق لغة قديمة إلا فكرة ناقصة جزئية. وسوف نرى فيما بعد عند كلامنا على علم اللسان التاريخي بأي حيلة مدهشة استطاع علم النحو المقارن أن يتغلب على تلك الصعوبة.

اللغة كحقيقة اجتماعية

الباحث في علم اللسان لا يلاحظ اللغة نفسها، بل مجرد مظاهرها الخارجية التي هي مظهر وجود تلك اللغة وسبيل انتقالها والمحافظة عليها. وهذا صحيح، سواء أكان موضوع درسه لغوة أو لغة عامة أو مكتوبة. اللغة كائن مثالي لا سبيل إلى إدراكه إدراكا مباشرا. وهي توجد عندما يتكون لعدد من الأفراد عادات متشابهة في النطق، وعلاقات تقوم بين أصوات معينة وبين معان معينة. وكل فرد يتكلم لغة ما يملك على نحو ما كل هذه الحقيقة التي هي حقيقة نفسية صرفة. ولكننا لا نستطيع أن نتحدث عن اللغة إلا إذا وازت تلك الحقيقة الموجودة عند الفرد حقائق أخرى عند أفراد آخرين، أو على الأقل إذا كانت قد وازت أو كان من الممكن أن تكون وازت. واللغة ليست لغة إلا باعتبارها أداة للاتصال تستخدم لكي تثير عند الأفراد الآخرين استجابات محددة.

والباحث في علم اللسان، حتى عندما يفكر في نفسه، لا يستطيع أن يلاحظ غير حقائق لغوية خاصة، جملا ومفردات. ولكنه عادة لا يلاحظ تلك الملكة التي يستطيع بواسطتها أن يكون صيغا، ولا تلك الآلية التي ينطق بها تلك الصيغ ويفكر

فيها ويفهمها. الحقيقة الداخلية للغة تفلت من الباحث في علم اللسان كما تفلت من غيره من المتكلمين، وإنه لمن الممكن أن نلاحظ بكل الوسائل المعروفة صوتا أو كلمة مفردة أو عامل صيغة. ولكن هذه ليست إلا حقائق عابرة. وهي لا تتحقق بذاتها مرتين، كما أنها عارية عن كل قيمة ثابتة. الكائن الحي في التاريخ الطبيعي ليس إلا ممثلا عابرا لجنس هو الحقيقة الثابتة. ولكنه يتمتع لوقت ما بوجود مستقل. ومن ثم كانت له إلى حد ما حقيقة ذاتية، وأما الظاهرة اللغوية فعلى العكس من ذلك نجد أنها تختفي مباشرة بمجرد إدراكنا لها أو نطقها أو فهمها، فلا بقاء لها إلا أن تحتفظ الكتابة أو يحتفظ التسجيل الميكانيكي بذكراها، ومع ذلك فذكرى ظاهرة ما –رغم ثباتها– لا تكون حقيقة مستقلة.

والباحث في علم اللسان يسجلها لكي يحتفظ بالكلام الملفوظ ماثلا أمام عينيه، ولكن موضع دراسته ليس ذلك الشيء المثبت الميت، وإنما هو حقيقة لا تلمس، حقيقة ليس ثمة وسيلة للوصول إليها مباشرة. حقيقة اللغة الداخلية هي مجموعة العلاقات التي توجد في نفس كل من يتكلمها من أفراد مجموعة ما. وهي في نفس الوقت ذلك الالتزام الذي يضطر الفرد إلى أن يحافظ على الموازنة الدقيقة بين تلك العلاقات كحقيقة اجتماعية صرفة وشيء معلق immanente خارج عن الأفراد.

كل ملفوظ يتاح للباحث في علم اللسان ملاحظته في نفسه هو أو في نفس غيره ليس إلا مظهرا خارجيا لتلك الحقيقة، ولكنه لا يمثل قط صورة تامة لها، وفي كل مرة تعطيه الملابسات الخاصة هيئة ذاتية. ثم إن اللغة تحل ممكنات لم تتحقق قط وإن كان من الممكن تحققها إذا واتتها الملابسات. فالفعل voler(يطير) لم يستعمل من قبل مع ضمير المتكلم حتى جاء يوم دعت الحاجة إلى استعماله فلم يتردد أحد في أن يقول j'ai vole; je volerai; je volerais أطير وطرت وسأطير ولكنت أطير. وعندما خلق الفعل télégraphier أو الفعل téléphoner «يرسل برقية» أو «يتحدث بالتليفون» لم يجد أحد مشقة في أن يقول: je télégraphierai «سأرسل برقية» أو j'ai

telephone(لقد تحدثت بالتليفون). اللغة لا تعرف التحجر وهي قادرة على العمل قدرة كامنة. وإذا فما على الباحث وصفه ليس مجموعة من الحقائق الفعلية – بل مجموعة من الممكنات التي يمكن أن تتحقق عندما تدعو الحاجة. بل إن الحقائق الفعلية ليست هنا موضوع البحث وما هي إلا وسائل نستطيع بفضلها أن نكون بطريق مباشر فكرة عن الموضوع الحقيقي.

وتحديد هذا الموضوع المثالي أمر هين نسبيا عندما يتعلق كما رأينا بلغات مكتوبة أو لغات عامة، وهذان النوعان شيء واحد إلى حد بعيد، وذلك لأن الأنموذج المثالي في هذه الحالات محدد بحكم تعريفه ذاته، تحديدا دقيقا أحيانا وممعنا في الدقة أحيانا أخرى. وعدد كبير من الأفراد المختلفين يسعون إلى احتذاء نمطه واعين لما يفعلون وعيا متفاوت الدرجات.

أما في دراسة اللغوات فالصعوبة على العكس كبيرة، إذ يجب أن نستقري الأنموذج العادي بالملاحظة. ونحن نصل إلى ذلك بتقييد عدد متفاوت الكثرة من المنطوقات اللغوية التي تصدر عن عدد قليل أو كثير من الأفراد. ولما كان أفراد كل مجموعة اجتماعية يتكلمون لغوات متحدة إلى حد بعيد، فإننا نستطيع مبدئيا أن نكتفي بملاحظة فرد واحد من المجموعة، وذلك طبعا مع صرف النظر عن المفارقات التي سبق أن أعطينا فكرة عنها. وفي الحق أننا لا نعدم أن نجد عدة أوصاف للغوات تستند إلى ملاحظة فرد واحد. ولكن الفرد الواحد – مهما دققنا في اختياره– من الممكن أن يكون فيه بعض الشذوذ الدقيق في بعض النواحي. بل إنه لمن النادر أن يكون فرد ما عاديا على نحو مطلق. ومن الممكن كذلك أن تكون فيه مواضع نقص وبخاصة في مفردات اللغة. وأخيرا لكل فرد استعمالاته الخاصة وهذه وإن تكن موافقة للأنموذج العادي إلا أنها مع ذلك ليست أساسية فيه. ومن ثم كان من الواجب أن نلاحظ عدة أفراد. وواجب الملاحظ هو أن ينحي كل الملابسات التي تكيف لغوة الأفراد الذين يلاحظهم تكييفا خاصا. وذلك لكي يحصل على

اللغوة التي تعتبر مقياسا. ونحن إذ نعرف ذلك المقياس لن نستطيع إلا أن نخطط الحدود التي يعمل فيها كل عنصر من عناصر اللغة. ثم إننا لا نستطيع أن نلاحظ غير المتوسطات، وذلك فيما عدا الحالات التي نرى فيها الأشخاص الذين ندرس لغتهم يصدمهم هذا النحو من الكلام أو ذاك. واللغة التي تعتبر مقياسا لا يمكن أن ترصد وتلاحظ بدقة إلا عندما يكون لدى من يتكلمها وعي بها إلى حد. وملاحظة الحقائق المحلية نفسها بالغة المشقة. ومن النادر أن تكون اللغة هي اللغة الأصلية للشخص الذي يدرسها، ومن ثم يرى نفسه مضطرا إلى أن يسأل الآخرين. وهو مهما احتاط في أسئلته لابد مستهدف لأن يفسد الطريقة التي يتكلم بها الأشخاص الذين يلاحظهم في أحوال الحياة العادية. ونحن نعرف على وجه التقريب كيف يجب أن تعمل الملاحظات لتكون لها قيمة حقيقية. ولكنه من المستحيل في أغلب الأحيان أن نبلغ في ملاحظاتنا ما يجب من الدقة والضبط. ومعظم الحقائق المحلية التي جمعت قد عملت على نحو يثير الانتقادات. ولكن لك لا يسلبها قيمتها ولا حال دون استخدامها استخداما صحيحا من الناحية التاريخية بفضل مزايا المنهج المقارن.

وثم كانت اللغات العامة واللغات المكتوبة، البالغة الأهمية بل والمسيطرة أحيانا كثيرة في نمو دراسات علم اللسان - هي اللغات الأصلح للدراسة، وإن تكن النتائج التي تستخلص من دراستها من الواجب أن تصحح بدراسة اللغوات، وذلك لأن ما يلوح في بعضها كحقائق ثابتة ليس له في الأخرى إلا صفة المقياس المثالي. واللغوات هي التي تمثل الحالة القديمة وبفضلها نستطيع أن نفسر معظم التغيرات اللغوية التي تسمى ذاتية.

-٣-

كل لغة وليدة لتطور تاريخي تدخل فيه مؤثرات عديدة متباينة، ومن ثم كانت اللغة أكثر من أي ظاهرة اجتماعية أخرى غير قابلة للتفسير إلا بفضل التاريخ. نعم

إنه من الممكن، بل ومن الواجب، أن توصف كل لغة في ذاتها دون إدخال أي اعتبار تاريخي، كما أنه من الممكن، ومن الواجب، أن نحدد القواعد العامة لبناء اللغة دون أن نتساءل عن نشأة تلك المبادئ.، ولما كانت كل اللغات المعروفة الحية منها والميتة تطبق في الواقع مبادئ مشتركة – فإننا بلا ريب سننساق إلى مشكلة أصل اللغة، تلك المشكلة التي لا تقبل حلا علميا في الحالة الراهنة لمعلوماتنا، ولكن طرق الأداء الخاصة بكل لغة لا تقبل إلا تفسيرا تاريخيا وإن يكن دائما تفسيرا جزئيا.

علم اللسان التاريخي

إن تاريخ اللغات لا يوضع بفضل النصوص فحسب. ومعظم اللغات التي تتكلم اليوم لم يبدأ في كتابتها إلا من زمن حديث، والكثير منها لم يكتب إلا في عصرنا الحاضر. واللغات القليلة العدد التي لدينا منها شواهد قديمة قدما نسبيا – لاحقة بكثير للآثار الإنسانية القديمة التي وصلت إلينا– قد خرجت جزئيا من الاستعمال. فاللغات البابلية والسوسية(susien) والصرية لا تمثلها اليوم أي لغة حية. وفي الحالات التي تكون لدينا فيها نصوص قديمة للغات لا تزال تكلم نجد أن السلسة غير متصلة. خذ مثلا اللغات الإيرانية، وهي من هذه الناحية محفوظة، تجد أن لدينا أولا لغة النقوش الأكمينية(أواخر القرن السادس ق.م) ثم لغة الأفستا Avesta. وهي ربما كانت في جزء منها أقدم من الأولى. وهاتان اللغتان لا نعرفهما إلا معرفة مفككة. وبعد ذلك بزمن طويل نجد اللغة الرسمية للعهد الساساني(القرن الثالث بعد الميلاد) ثم لغة النصوص المانوية التي وجدت في تورفان، ثم في القرن العاشر نجد اللغة الفارسية الأدبية، وأخيرا في العصر الحاضر نجد عدة لغات. فاللغة الفارسية القديمة لغة دارا، وبهلوي تورفان والساسانيين، وفارسي الفردوسي، والفارسي الرسمي الحاضر تكون أربعة عصور لغة تلوح تقريبا واحدة. ومع ذلك فليست لدينا نصوص نصل بها بين تلك العصور بحيث يتصل السابق باللاحق، وبين اللغة الفارسية القديمة لغة دارا، وبين لغة الساسانيين بنوع خاص قد

حدث تطور أساسي لا نملك أي شاهد صريح عليه. وأما عن اللغات الإيرانية الحديثة غير اللغة الفارسية ومجموعة لغات «بامير» التي نجد صيغتها القديمة في اللغة السوجدية Sogden التي اكتشفت حديثا -فليس لأي منها تاريخ. ونحن على العكس من ذلك نجهل اللغة الحديثة التي ربما تعتبر استمرارا لتلك التي احتفظت لنا نصوص الأفستا بذكراها. واللغات الرومانية هي تطورات مختلفة للغة اللاتينية. ومع ذلك فاللغة اللاتينية الأدبية لا تفسر اللغات اللاتينية الحديثة. وذلك لأنه من الواجب أن نعتبر نقطة البدء لغة الكلام اللاتينية لا اللغة المكتوبة. وإذا كانت بعض النصوص قد كشفت عن شيء من لغة الكلام اللاتينية فإننا لا نستطيع أن نقدر قيمة هذه الآثار المنفردة إلا بمقارنة اللغات الرومانية بعضها ببعض. وبين النصوص الأولى لكل لغة رومانية وبين اللغة اللاتينية المكتوبة هوة واسعة. وحتى في الحالات الأكثر مواتاة حيث نجد أن اللغة لم تتحجر ولم تبق كالسنسكرتية واللاتينية الأدبية ثابتة تقريبا خلال القرون مما نستطيع معه أن نلمح لغة الكلام خلال النصوص- نقول إنه حتى في هذه الحالات لا تعطينا النصوص- كما سبق أن رأينا- عن اللغة فكرة دقيقة قط. والاكتفاء بالنصوص المكتوبة في تتبع تغيرات اللغة، عندما نضع نحوا تاريخيا للغة ما، عبث أطفال. ومن ثم كان الباحث في علم اللسان مضطرا إلى استخدام وسائل خاصة به، أعني وسائل النحو المقارن.

مبادئ النحو المقارن

النحو المقارن يستند إلى بعض مبادئ أساسية يجب أن تصاغ صياغة صريحة. وذلك لأن معظم الأخطاء التي ترتكب في علم اللسان إنما تصدر عن استخدام وسائل النحو المقارن في حالات لا يمكن أن تطبق فيها مبادئه.

وأول تلك المبادئ هو أن اللغات تصر عن تغييرات في عناصرها الموجودة لا عن خلق جديد، فمن يريد أن يضع اسما لشيء جديد يستعير عادة عناصر الكلمة

من لغته أو من لغة أجنبية وذلك كاللفظة الألمانية: Fernsprecher من Fern «بعيدا» و Sprecher «متحدث» في مقابل اللفظة الفرنسية téléphone من اليونانية téle «بعيدا» و féne «صوت»، مع ذلك فقد يحدث أن يخلق لفظ كالكلمة Gaz ولكن ذكريات الألفاظ التي سمعت مستقرة فيها. وكلمة «جاز» تذكرنا بلفظة Eeist «نفس». وخلق الألفاظ الموحية لم يقف قط، ومع ذلك فالألفاظ الفرنسية التي خلقت لتدل على الضوضاء نحو crisser(صرير الأنياب) و cracer «قعقعة» و croquer «قرض» تدخل في سلاسل من الصيغ الموجودة. وإذا فالأمر ليس أمر خلق خالص. وهذه الحالة بعد محدودة للغاية. وإنه وإن يكن كثيرا ما يحدث أن يخلق الأفراد غير العاديين أو الأطفال الذين يوضعون في ظروف غير عادية مفردات جديدة- إلا أنه فضلا عن أننا نعثر في تلك المفردات دائما على عناصر لغوية أتيحت للمخترعين فرصة سماعها- فإن هذه المفردات تختفي على أكثر تقدير باختفاء الأشخاص الذين كونوها. وبصرف النظر عن اللغات العالمية التي صنعت والتي لم تستطع أن تحيا إلا في حدود استعمالها للكلمات الموجوة دون تحويرها تحويرا مسرفا – لا نجد مثلا لمحاولة خلق مجموعات من الصيغ النحوية. ومن ثم فإنه إذا لم يكن من الثابت قط أن بعض الكلمات لا يمكن أن تعتبر مخلوقة من العدم على نحو ما، بحيث لا نجد لها أصلا اشتقاقيا- إلا أنه من المسلم به أن كل طبقة خاصة للنطق وكل نظام نحوي عام لابد أن يكون استمرارا لطريقة أو نظام سابقين.

(ب) والمبدأ الثاني هو أنه ليس ثمة بين الاصطلاح اللغوي والشيء الذي وضع له ذلك الاصطلاح أي علاقة طبيعية، وإنما هي علاقة تقاليد. ففي قولنا: je dis(أنا أتكلم) للعبارة عن المتكلم و tu dis «أنت تتكلم» للعبارة عن المخاطب، و il dit: «هو يتكلم» للعبارة عن الغائب ليس في الضمائر je’ tu’ il: «أنا» و «أنت» و «هو» شيء يدل بذاته على أحد الأشخاص الثلاثة، وإنما تستعمل لأنه في جماعة بشرية ما جرت التقاليد بأن تستعمل تلك الصيغ، ومن ثم نرى أكثر علماء اللسان حنكة عاجزا كغيره من الناس أمام خطبة أو نص مكتوب في لغة مجهولة جهلا تاما. ونعم

إن كل اللغات تحتوي على عدد من أفعال وأسماء الأصوات onomatopées وعلى عدة ألفاظ موحية يقوم بين جرس حروفها وبين ما تعبر عنه علاقة ما. كما أن هناك بلا ريب عدة معان يعبر عنها بالحروف الصائتة المفتوحة والأشياء البعيدة بالحروف الصائتة المغلقة، ومن ثم المعارضة بين ici(هنا) للقريب و là «هناك» للبعيد وبالألمانية heir «هنا» و bort(هناك). طرقا لترتيب الألفاظ أقرب إلى الطبيعة من غيرها. ففي الجملة الاسمية مثلا «الإنسان خير» I'homme et bon يوضع المسند إليه عادة -وإن لم يكن دائما- قبل المسند باعتبار أننا نسند المسند إليه. ومع ذلك فكل هذه الخصائص المحدودة العدد لا تكفي لنحدد لغة ما ولا لنفهم لغة نجهلها. وإذا فكل اتفاق في التفاصيل بين لغتين لا يصدر إلا عن رابطة تقليدية تاريخية بينهما.

والتقليد tradition يمكن أن يوجد على نحوين:

تنتقل اللغة عادة باستعمال الأطفال لها في الحديث إذ يتمثلون لغة محيطهم، أي لغة الهيئة الاجتماعية التي ينتمون إليها بمولدهم. ولقد يحدث أن يتكلم الوسط الاجتماعي للطفل لغتين في وقت واحد فيتعلمهما الطفل معا ويتكلمها عند انتهاء تعليمه، ولكن هذه حالة نادرة، وفي العادة عندما تحدث لا تلبث زمنا طويلا، إذ تتغلب إحدى اللغتين على الأخرى في الوسط الاجتماعي.

والنحو الآخر لانتقال اللغات يكون عندما يتعلم الفرد لغة أخرى علاوة على لغته الأصلية، فإنه يكون عرضة لأن يدخل في لغته الأصلية بعض عناصر اللغة الثانية وينتهي الأمر بمواطنيه الذين يجهلون اللغة الثانية إلى أن يستخدموا تلك العناصر في استعمالهم العادي، وإنه لمن المعترف به اليوم أن الاستعارة تلعب دورا هاما في نمو اللغات، وهي ليست ظاهرة شاذة، بل عادية كثيرة الحدوث مثلها مثل انتقال اللغات من الآباء إلى الأبناء. وهناك حالتان حينما تكون اللغة الأولى والثانية متميزتين تميزا مطلقا، أو تلوحان للمتكلمين كصيغتين للغة واحدة يمكن أن ترد إحداهما إلى الأخرى بطريقة الإحلال المطرد، فالفرنسي عندما يدخل في حديثه كلمة

انكليزية. والتركي عندما يأخذ كلمة فارسية أو عربية، تكون الاستعارة واضحة. ولكن عندما يستعمل أحد سكان قرية بشمال فرنسا كلمة فرنسية أو يصنع كلمة فرنسية من إحدى كلمات لهجته فإنه يلجأ إلى الإحلال المطرد. فما ينطقه الفرنسي wa(و) يصبح في اللهجة المحلية مثلا yé(وي) «واو مفتوحة ممالة» ويكون لدى المتكلم وعي بتلك المقابلات. وهكذا عندما ينتقل من لهجته المحلية إلى اللغة الفرنسية أو العكس يقوم بالإحلالات الملائمة بحيث تتنكر الاستعارات غالبا ويصبح من المستحيل أن نقرر إذا نطقت الكلمة هل هي كلمة محلية أو كلمة مستعارة من اللفظ الفرنسي العام law «قانون = loe» وقد تنكرت بإحلال نطق اللهجة محل النطق الفرنسي العام(أي الباريسي) lwa. وفي مثل هذه الحالة تتحدد الاستعارات بحيث يمكن القول بوجود تيار مستمر غير محسوس بين اللغتين، في لغة الفلاح الفرنسي – أعني فلاح شمال فرنسا، إذ أن لهجات الجنوب مستقلة. إن اللهجة هي اللغة الفرنسية ملهوجة، واللغة الفرنسية هي اللهجة مفرنسة، وهذه الاستعارات من المستحيل إلى حد ما تمييزها عن اللغة الأصلية التي تتناقلها الأجيال، ومن الممكن أن تمتد إلى كل الظواهر اللغوية نطقا ونحوا ومفردات. وأما إذا كانت الاستعارة بين لغتين متميزتين تمام التمييز عند من يتكلمونها فإنها على العكس تقتصر على المفردات أو على الأكثر على بعض الطرق التي تتكون بها الكلمات. وذلك لأنه لا يمكن أن نستعين من لغة أجنبية صيغة نحوية مفردة، وإنما نستعير عادة النظام النحوي كله. وعندئذ نتخلى عن نظام لغتنا الأصلية، وهذا هو ما نسميه استبدال اللغة بغيرها استبدالا تاما.

وإذا فكل مجموعة من الموافقات concordances المطردة في الصيغ النحوية بين لغتين – تدل على أن هاتين اللغتين تمثلان حالتين للغة واحدة تطورت فانتهت إليهما. وذلك لأنه لم تكن ثمة علاقة جبرية بين الصيغ والأشياء التي تعبر عنها تلك الصيغ، فإن وجود مجموعة من الصيغ المتوافقة في لغتين مختلفتين يعتبر شيئا غير معقول. فلو لم تكن اللغة الإيطالية والإسبانية والفرنسية مثلا من الناحية التاريخية لغة واحدة هي

اللاتينية، التي تطورت تطورات مختلفة حتى انتهت إلى تلك اللغات الثلاث – لو لم يكن ذلك لما استطعنا أن نفسر استعمال اللغة الإيطالية لـ io, tu, egli والإسبانية لـ yo, tu, ll والفرنسية لـ tu, ll(في الفرنسية القديمة je (yo للدلالة على الأشخاص الثلاثة(المتكلم والمخاطب والغائب) في المفرد. وكذلك الحال في غير ذلك من الموافقات المطردة التي لا عدد لها في اللغات الثلاث.

ومن هنا كانت المشكلة التي تعرض لمؤرخ اللغة هي أنه ما دامت اللغات لا تخلق بل تغير، وما دامت العبارة اللغوية تقليدية فإنه من الواجب أن نميز –في الموافقات التي توجد بين لغتين أو أكثر– بين ما يعتبر منها نموا ذاتيا وبين ما يفترض قيام تقليد مشترك بين تلك اللغات. فمن الممكن أن يكون التوافق بين مفردات منعزلة نتيجة للمصادفة البحتة على نحو ما تدل كلمة bad في اللغتين الفارسية والإنجليزية على معنى(رديء)، كما أنه من الممكن أن يكون نتيجة لاستعارة اللغتين من لغة واحدة. ولكن مجموعة من الموافقات النحوية في عوامل الصيغة لا في قواعد ترتيب الألفاظ فحسب –تدل على وحدة الأصل دلالة ثابتة.

إذا كانت الموافقات عديدة تامة منتظمة في وحدات، كانت المشكلة سهلة الحل، فليس من الضروري أن نكون من علماء اللسان لندرك أن اللغات الأندو أوربية التي لدينا منها شواهد سابقة على ميلاد المسيح(هي الأندو إيرانية واليونانية واللاتينية والأسكو أومبريانية) ليست إلا صيغا مختلفة للغة أصلية واحدة. وأما اللغات التي لم تعرف إلا بعد ذلك بنحو عشرة قرون كالكلتية والجرمانية والصقلبية والأرمنية، فإن الأمر أقل وضوحا، ولو أنه لم يكن لدينا من الأندو أوربية غير اللغات المحلية الحالية؛ أعني الفرنسية والإيرلندية والإنجليزية والألمانية والصقلبية والأرمنية والإيرانية والهندية– إذا لوجدنا صعوبة في إثبات رجوعها إلى لغة واحدة، ولأصبح من المستحيل أن نضع لها نحوا مقارنا. لقد استطاع التطور الذي اختلف سرعة وبطئا خلال ألفين وخمسمائة عام أن يمحو الجانب الأكبر من آثار الوحدة القديمة.

فأصبح من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تعيين الوحدات الموغلة في القدم. وفيما عدا اللغات السامية والأندو أوربية لا نجد وثائق ترجع إلى القرن الخامس قبل المسيح، بل ولا إلى القرن الخامس بعد المسيح إلا في النادر. ونحن إذا عثرنا بقرابات لغوية واضحة مقطوع بها – ظهر لنا أنها نتيجة لوحدة أصلية تحطمت في زمن قريب منها نسبيا. فلغة مدغشقر le malgache التي من السهل أن ندرك أنها من لغة الملايا أو على الأدق من لغات جزر الهند الشرقية l'indonesien لم تنفصل عن لغة الملايا إلا بعد ظهور المسيحية. وإن النحو المقارن يمكننا من سد النقص الذي يجده علم اللسان التاريخي في الوثائق ولكنه لا يسمح لنا بأن نرد حدود معارفنا إلى ما خلف أقدم الوثائق التي لدينا.

ذلك لأن اللغات في الواقع دائمة التغير، والتغيرات تنتج أولا عن الطريقتين اللتين تنتقل اللغات بواسطتهما. ففي كل مرة يتعلم فيها الأطفال الكلام تختلف اللغة التي يثبتون عليها عن لغة محيطهم وهذه الاختلافات على صغرها في كل مرة تتجمع بتعاقب الأجيال. ومن جهة أخرى تستعير اللغات من غيرها، استخدام اللغة فالعنصر اللغوي الذي يستعمل يصبح استعماله أكثر سهولة على المتكلم وأكثر إلفا، ومن ثم أقل دلالة. ولهذا نرى مجموعات من الألفاظ التي كانت في الأصل مستقلة تجنح إلى الاتحاد، ونرى اختصارات في النطق. وهذه الظواهر تسبب ردود فعل عكسية. وأخيرا كثيرا ما يحدث أن يغير الأفراد أو أن تغير الجماعات لغاتها. وهذا التغير لابد محدث تحويرا في اللغة التي يتخذونها بدلا عن لغتهم الأصلية. وإذا فكل لغة قد تغيرت بمرور بضعة قرون على استخدامها تغيرا يعتد به حتى عندما يكون ذلك التغير أبطأ ما يكون.

(جـ) وهناك مبدأ ثالث أساسي في النحو المقارن مضمونه أن التغير لا يحدث على نحو مشتت غير مطرد، بل يحدث وفقا لقواعد ثابتة يمكن أن نصوغها في دقة إذا تناولنا لغة في عصرين متتابعين من تاريخ تطورها، وذلك على شرط ألا تكون

التغيرات التي حدثت بين العصرين المواجهين أكثر عددا أو جوهرية مما يجب لنقول باستمرار اللغة الواحدة.

إن التغير يحدث على نحو مستقل متميز في كل عنصر من عناصر اللغة الثلاثة: الصوت وعامل الصيغة والكلمة.

والأصوات تتطور مستقلة عن المعنى الذي تعبر عنه، بل ولو أضر التطور بذلك المعنى. وكثيرا ما يحدث أن تختفي العناصر الصوتية التي تكون جزءا عضويا من الصيغة النحوية أو تتغير تغيرا يجعل تلك الصيغة غير مفهومة. وينجم عن ذلك تجديدات نحوية. ولكن التطور الصوتي يحدث دون مراعاة للمعنى. ولو أننا واجهنا لغة ما في فترتين من تاريخها للاحظنا أن الصوت(أ) في الفترة الأولى تقابله باستمرار في الفترة الثانية الصوت(ب) خذ لذلك مثلا اللغة اللاتينية من جهة واللغة الفرنسية الحديثة من جهة أخرى فهما تمثلان فترتين متتابعتين في تاريخ لغة واحدة- تجد أن الصوت اللاتيني(ك) قبل(آ) يقابله في الفرنسية باستمرار cha(ش) فالكلمات اللاتينية: canem(كلب) و cantor(معنى) و caballum(حصان)... إلخ. يقابلها في الفرنسية: cheval, chantre, chien... إلخ. فإذا خرج عن هذه المقابلات شيء فإنما يكون ذلك لأسباب خاصة. فإذا وجدت مثلا أن الكلمة اللاتينية caveam قد أصبحت cage(قفص) فإنما ذلك لأن عوامل صوتية أخرى قد عارضت الأولى. وإذا كانت: capsam يقابلها casse(صندوق) فذلك لأن الكلمة الأخيرة قد استعارتها اللغة الفرنسية من لغة البروفانس، والكلمة الفرنسية موجودة هي الأخرى، ولكن بمعنى خاص وبال ch(ش) المتوقعة وهي كلمة cnasse(صندوق خاص توضع به آثار القديسيين). والفعل التبعي: vincat(أن ينتصر) إنما يقابله qu'll vainque كنتيجة لتعميم الـ k الموجودة في اسم المفعول vaincu وفي بعض الصيغ الأخرى من تصريف الفعل vaincre. وإذا فالمقابلات الصوتية في العادة

مطردة، وذلك ما لم تعارضها عوامل صوتية أخرى أو استعارات أو اعتبارات نحوية. ونحن نسمي أمثال تلك المقابلات المطردة قانونا صوتيا.

القانون الصوتي إذا يعبر عن علاقة بين حالتين متتابعتين للغة واحدة في وسط اجتماعي ما، فهو ليس قانونا علما شبيها بقانون في علم الطبيعة أو علم الكيمياء، وهو يعبر عن وقائع خاصة بلفظة ما في فترتين متميزتين في مكان ما. ولكنه يعبر عن ذلك على نحو بلغ من الدقة أن رأينا الاكتشافات اللاحقة تثبت صحة الصيغ التي اضطر علماء اللسان إلى افتراضها. فمن ذلك مثلا العلماء منذ زمن بعيد كانوا قد استقروا على أن الصيغة اللاتينية inmeutum(دبة) يجب أن تكون صادرة عن الصيغة ioukmentom لا iouksmentom وذلك لأن الـ m في اللاتيني الكلاسيكي لا تقابل km في لغة ما قبل التاريخ. وبالفعل عندما اكتشف نقص حجري لاتيني أقدم من كل ما لدينا وهو نقش حجر الفورم forum الأسود وجدت فيه الصيغة التي افترضها العلماء والحالات التي من هذا النوع كثيرة العدد.

إن القانون الصوتي يفترض تغييرا، ولكنه لا يبصرنا بسبب ذلك التغيير. هل كان السكان قد غيروا لغتهم؟ أو كان لنمو اللغة نموا تلقائيا؟ أم كان لاستعارة ما؟ كما لا تبصرنا بطريقة حدوث ذلك التغيير أكان بسيطا؟ أم متعددا؟ وهل التغيرات كانت متتابعة؟ أم متعاصرة؟ فالصوت(د) في أول الكلمات الألمانية يقابل الصوت(ت) في اللغة الأندو أوربيه الأولى. ولهذا نجد في الألمانية donner(رعد) في مقابل tonnant يرعد) اللاتينية. ولكن الـ t الأندو أوربية لم تصبح d في الألمانية دفعة واحدة، بل بعد مرورها بعدة تغيرات انتهت إلى d فإذا كان من الصواب أن نقول أن الـ d الألمانية تقابل t الأندو أوربية، فهذا ليس معناه أنه في وقت ما قد انقلبت الـ t إلى d دفعة واحدة، فالقانون الصوتي يفترض إذا تغييرات، ولكنه لا يفصح عنها وما هو إلا معادلة للتغير عن المقابلات بين حالتين لغويتين.

وبالمثل إذا عارضنا الصيغ النحوية للغة ما في فترتين متتابعتين، من تاريخها، نجد أن هناك مقابلات مطردة، فالاستقبال مثلا في اللغة اللاتينية كانت له صيغ مختلفة أهمها الصيغتان macid amabo(سأحب وسأقول) وجاءت اللغة الفرنسية فأحلت محلها صيغة من بنية واحدة في كل أفعال تلك اللغة هي je dirai, j'aimera(سأحب وسأقول). وإذا ففي علم الصيغ كما هو الحال في علم الأصوات تنطبق المعادلات باطراد. وكل انحراف يتطلب تفسيرا خاصا، وهنا أيضا ليس للمعادلات قيمة مطلقة؛ لأنها لا تصح إلا بالنسبة إلى لغة ما في مكان ما وفي زمن ما.

وأما عن المفردات فلكل كلمة حياتها المستقلة، فالتغييرات التي تصيب كلمة ما خاصة بتلك الكلمة، فإن أصابت غيرها لم يعد ذلك بعض الكلمات المجاورة لها في المعنى أو في الصيغة.

هناك معادلات عامة في المقابلات الصوتية وفي الصيغ النحوية بين فترتين من تاريخ لغة واحدة. وأما المفردات فليست فيها أمثال تلك المعادلات. نعم إنه من الممكن أحيانا أن نميز اتجاهات نحو الاستعارة أو نحو تكوين كلمات جديدة مشتقة أو مركبة، ولكن ذلك لا يسمح لنا قط بأن نتنبأ بما يجب أن نتوقعه في حالة ما، كما هو الأمر في الأصوات وفي الصيغ النحوية. ثم إنه كثيرا ما يحدث أن تحظر العادات الاجتماعية استخدام بعض الألفاظ في بعض الملابسات فينتج عن ذلك تغيرات فجائية تستتبع رد فعل بعيد الأثر. ولقد تقدمنا تقدما كبيرا عندما عرفنا كيف نقدر اطراد المقابلات الصوتية المسمى اطراد القوانين الصوتية، وكيف نقدر الدور الذي تلعبه الاستعارة في تكوين المعجم. ولكنه من الواجب أن تتلاقى عدة ملابسات متميزة بعضها عن بعض تمام التمييز حتى نستطيع أن نؤكد أن كلمة ما تعتبر استمرارا لكلمة أخرى ثبت وجودها من قبل. فإن لم تتلاق تلك الملابسات العديدة استحال أن ندلل على شيء. ومن الواجب في مثل هذه الأبحاث أن نحسب حسابا لتاريخ الأشياء التي تعبر عنها الكلمات، وحسابا لتغاير العادات الاجتماعية. فتلك

مسائل لا ينكر أحد أهميتها وإن كنا قد بدأنا فقط نحسب لها الحساب الواجب. وعلم أصول الكلمات étymologie من بين كافة أبحاث علم اللسان- أدقها وأقلها يقينا ومن ثم كثر فيه عبث الهواة.

ومن هذه المبادئ نرى أن كل مجموعة من المقابلات المطردة بين عدة لغات تتطلب تنظيما لتلك المقابلات، فنحدد مصدرها لنرى هل أتت عن تطورات مختلفة لإحدى تلك اللغات أم عن تطورات للغة أخرى معروفة أو مجهولة. والمنهج واحد، سواء أكانت اللغة الأصلية التي تطورت عنها اللغات التي ندرسها معلومة - وهذه أندر الحالات- أو غير معلومة. وعملنا في كل حالة هو وضع قواعد للمقابلات. إن النحو المقارن للغات الأندو أوربية نظام للمقابلات التي نلاحظها بين اللغات النسكريتية والإغريقية والإيرانية والأرمنية واللاتينية والصقلية ...إلخ. والنحو المقارن للغات الرومانية نظام للمقابلات بين اللغات الإيطالية والفرنسية والأسبانية ....إلخ. والفرق بين الحالتين هو أننا في المجموعة الثانية نضيف إلى نظام المقابلات بين اللغات الإيطالية والفرنسية ...إلخ. نظاما آخر للمقابلات بين تلك اللغات وبين اللغة اللاتينية التي هي أصل لها كلها. وأما في الحالة الأولى؛ فإنه لما لم تكن اللغة الأصلية معروفة بأية وثيقة قديمة فإن هذه السلسلة الأخيرة من المقابلات لا تدخل في حسابنا.

احذر الجزم

وعند فراغنا من معرفة المقابلات يبقى علينا أن نحدد الوقائع الحقيقية التي تغطيها تلك المقابلات، وهنا تعظم المشقة. فبين الصيغة المشتركة التي تشهد بها الوثائق أو لا تشهد، وبين اللغة التي نقارنها بها نجد فروقا متفاوتة العمق. والوقائع التي تفسر هذه الاختلافات متباينة الأنواع، والصيغ التي نضطر لتصورها وزجها بين الصيغ الثابتة بالوثائق تزداد رجحانا كلما كانت الفروق أصغر وكانت الوقائع

المنثورة على الطريق الذي سلكته تلك التغيرات أكثر عددا. والصعوبة دائما هي أن نحدد سبب المقابلات. أكان ذلك بمحض الصدفة أم أنه يدل على وجود وحدة أصلية من أي نوع كانت، وذلك سواء أكنا نريد أن نعرف هل أن لغتين من اللغات تعتبران استمرارا للغة واحدة أقدم منهما، أم أن الوقائع المتقابلة في لغتين ثابتتي القرابة إنما ترجع إلى وحدة الأصل المشتركة أو إلى نمو كل منهما نموا مستقلا أو إلى استعارة أحدهما من الأخرى أو استعارتهما معا من لغة ثالثة. وفي الحق إن هذه الصعوبة في علم اللسان كما هي في العلوم التاريخية الأخرى كثيرا ما تكون مستحيلة الحل، والعالم الشريف هو ذلك الذي يعرف كيف يحذر الجزم.

ومن ثم يكون من الواجب استخدام كل الوقائع الثابتة التي في متناولنا. ولقد ثمل بعض علماء اللسان بالقوة التي تمنحهم إياها وسائل النحو المقارن فجنحوا إلى إهمال جزء من الشواهد التي تحلها الوثائق القديمة مكتفين بالمقارنة ما استطاعوا. ولكن الوقائع الدقيقة لا تلبث عندئذ أن تكذب في كثير من الأحيان نظرياتهم الطموحة التي تعجلوا بناءها. فيجب على مؤرخ اللغات أن يكون في دقة وإحاطة أكثر فقهاء اللغة صرامة وصبرا. فإذا أردنا مثلا أن ندرس المقابلة بين ch الفرنسية في كلمة chèvre و k في الطليانية kapra والأسبانية ولغة البروفانس Cabra إلخ. استطعنا أن نجد مرحلة دقيقة في نطق القرون الوسطى tchièvre. ومن ذلك نستنتج أن الـ k التي هي نقطة البدء في كل اللغات الرومانية قد أصبحت في الفرنسية ch بمرورها بـ tch ولغة فرنسا الوسطى التي تطورت فيها ka إلى tchè ومن ثم chè محاطة بلغات لا تزال الـ k موجودة فيها كما هو الحال في اللغات الغالية الرومانية في الجنوب ولغات نورماندیا وبكارديا في الشمال، وليس باستطاعة من يجهل كل هذه الحقائق أن يجازف فيقترح نظرية تفسر تطور الـ k في أول الكلمات اللاتينية التي أصبحت فرنسية. والمثل الأعلى في أمثال تلك الدراسة هو أن نعرف لغات كل المجموعات الاجتماعية التي تتكلم اللغات التي ندرسها. والخرائط اللغوية التي تخطط شبكات حلقاتها مختلفة الإحكام تبعا للمسافات القائمة بين المواضع

المدروسة. تمكننا من أن نحدد على وجه متفاوت الدقة حدود الأماكن الموحدة اللغة Isoglosses وبمعنى آخر تمكننا من أن نحدد مناطق انتشار الخصائص المتعددة التي تميز لغات لسان ما. وهكذا يستطيع المشتغل بالنحو المقارن الجمع بين النتائج التي تعطيها الجغرافيا اللغوية. وبين الوقائع التاريخية المستمدة من النصوص، يستطيع أن يصل إلى إنقاص عدد الصيغ التي لابد له من افتراضها لكي يتمكن من تصوير تاريخ التطورات اللغوية. ولقد استطاعت الخرائط اللغوية بالفعل أن تجدد علم اللسان التاريخي في عدة نقط.

يجب أن تكون لنا نظرية عامة

ولكن لكي نستطيع أن نفترض صيغا أكيدة وأن نستخدم على نحو صحيح الوقائع الخاصة التي نجدها في الوثائق القديمة كما نستخدم الشواهد التاريخية والمقارنات بين اللغات المختلفة- لكي نستطيع كل ذلك لابد من أن تكون لنا نظرية عامة. يجب أن نكون قد حددنا الطريقة التي يمكن أن تتطور تبعا لها الوقائع اللغوية. وهذا التحديد غير ممكن ما لم تكن لدينا قواعد للمقابلات العديدة، وذلك لأن عالم اللسان لا يستطيع أن يقوم بتجارب، فهو لا يملك أن يجعل اللغات تتغير. وكل ما تستطيعه هو أن يلاحظ التغيرات التي حدثت فعلا. وعندما نملك مجموعة من الملاحظات المتميزة المستقلة في ميادين مختلفة وفي تواريخ متباينة - نستطيع أن نكتفي بالنظر في الملابسات العامة التي تستخدم فيها اللغات صوتا ما أو عامل صيغة ما لنستخلص من ذلك قواعد عامة الصحة. وهذه القواعد لا تعبر إلا عن ممكنات، إذ أن مدلولها هو أنه إذا حدث تغييرا ما؛ لابد أن يتم ذلك التغيير على نحو لا يعدوه إلى غيره. فالـ k مثلا عرضة لأن تبلل، أي لأن يصحبها صوت صفير يشبه الـ k(تلك التي نجدها في الكلمة الفرنسية: Cinquième) وهذه الـ k عرضة لأن تتطور إلى tch أو إلى ts: والـ tch والـ ts إلى ch و s ولكنه على العكس من ذلك لا يمكن أن تتطور ch أو s إلى k أو على الأقل لا يمكن أن يحدث هذا في ظروف عادية

وعلى هذا النحو يمكن أن يوضع علم لسان تاريخي عام يكون عبارة عن نظرية للممكنات.

الوقائع اللغوية نتيجة عدد من الملابسات

ومن هنا نلاحظ أن الوقائع اللغوية المحسوسة ليست أشياء بسيطة، بل هي نتيجة لتضافر عدد كبير من الملابسات، وإليك مثلا مختصرا لن ننظر فيه إلا إلى الوقائع اللغوية البحتة.

لقد خلقت اللغة الفرنسية الشعبية أداة للاستفهام هي t فنستطيع أن نقول tu viensti? وأصل هذه الأداة معروف، وذلك لأنه تعميم للمقطع الختامي في جمل مثل vientil? ولكي يمكن عزل tl كان من الواجب أولا أن تصبح ال ti الختامية في صيغ الغائب لكل الأفعال الصامتة مثل الـ I في ti الختامية وهذا تغيير صوتي، وكان من الواجب من جهة أخرى أن الـ i الختامية في vientil? تصبح غير مفهومة كضمير، بحكم أن الضمير القديم قد أصبح مجرد أمارة على أن الفاعل يوضع دائما قبل الفعل في «vient i» قد فقدت كل استقلال لها ولم تعد إلا جزءا من صيغة الفعل، وهذا تغيير نحوي. ومن ثم لم يعد الـ li في «vient l» أو على الأصح في «vient-I i» أي قيمة ذاتية، وأصبح الطفل الذي يسمعها لا يرى فيها إلا مجرد علامة استفهام. وإذا كانت «vient-I i» هي صيغة الاستفهام عن الغائب فإن tu vien «s» ti هي لصيغة الاستفهام عن المخاطب تبعا لمبدأ الإحلال.

عندما نريد تحديد أسباب التغييرات اللغوية التي لا ترجع إلى الاستعارة(من لغة أخرى) يجب أن ندخل في اعتبارنا كل الممكنات العامة التي تحدثنا عنها. ندخل الظروف الاجتماعية التي تكسب اللغة ثباتا أو تسلبها إياه، وهي تلك الظروف التي تنتج جزئيا عن الحوادث التاريخية. كما ندخل تغيير عدد من الأفراد يتفاوت قلة وكثرة للغتهم. وأخيرا ندخل خصائص بنية اللغة التي تسمح لإحدى الممكنات

العامة بالحدوث عندما يتفق أن تتضافر ظروف ما. ونحن لن نستطيع بغير تلك الملابسات المختلفة الأنواع أن نصل إلى وضع فروض راجحة عن أسباب التغيرات التي نلاحظها: وإلى اليوم لم نعثر على طريقة تمكننا من تحقيق تلك الفروض، ومن ثم ظلت أسباب التغير في تاريخ اللغات من أقل الأبحاث تحديدا. وسبب ذلك فرط التنوع في تلك الأسباب واختلاف طبائعها، مما يستحيل معه أن نحددها، بل وأن نقدرها. ولقد حاول الكثيرون هذه الأبحاث ولكنهم لم يصلوا قط فيها إلى منهج. ولربما استطاع علم اللسان العام بتدرجه نحو الكمال أن يسد على نحو ما – ذلك النقص.

أستاذ في الكوليج دي فرانس

ماييه

obeikan.com

obeikan.com